

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

تقدير

الحمد لله رب العالمين ، والصلوة والسلام على أشرف المرسلين
سيدنا محمد وعلى آله وأصحابه أجمعين .

وبصر :

فإن السلف الصالح قد تذرع لفهم القرآن الكريم والعلوم التي
انبثقت عنه بالذوق العربي الفصيح ، وبالسنة النبوية الصحيحة ،
وساروا في فهمه على أنه كل لا يتجزأ ، ويفسر بعضه ببعضًا .

فعرفوا الإيمان من صفات المؤمن التي ذكرها القرآن الكريم
في مثل قوله تعالى: «إِنَّا مُؤْمِنُونَ الَّذِينَ آمَنُوا بِاللَّهِ وَرَسُولِهِ ثُمَّ لَمْ يُرْتَابُوا
وَجَاهُوا بِأَمْوَالِهِمْ وَأَنفُسِهِمْ فِي سَبِيلِ اللَّهِ أَوْلَئِكَ هُمُ الصَّادِقُونَ» .
ومثل قوله تعالى : «إِنَّا مُؤْمِنُونَ الَّذِينَ إِذَا ذُكِرَ اللَّهُ وَجْلَتْ
قُلُوبُهُمْ وَإِذَا تلَيْتَ عَلَيْهِمْ آيَاتِهِ زَادَتْهُمْ إِيمَانًا وَعَلَى رَبِّهِمْ يَتَوَكَّلُونَ» .
ووجدوا الإيمان يذكر متضمنا العمل أو مقرورنا به فعملوا ،
فكم لإيمانهم ، وعلى هذا التحוו فهموا شعائر الإسلام ، وتوحيد الله

وكالات المطلقة ، والرسل الكرام ، ووظائفهم والملائكة الأطهار
وصفاتهم .

وجاء المتأخرون الذين فقدوا الذوق العربي الفصيح والاسترشاد
الواعي من القرآن الكريم ، والسنة النبوية الشريفة ، فصبوا قوالب
التوحيد في قواعد جافة ، ومن ثم ضعف الإيمان وضعف الإرادة
تبعاً لذلك ، وضعف الأخلاق بالتالي .

ومن توفيق الله أن أخذ المصلحون يتوجهون بتيار الإصلاح
إلى الوضع السليم ، فارتقت أصوات الغيورين بضرورة إصلاح
المجتمعات الإسلامية وذلك بالرجوع في فهم التوحيد - بالذات -
إلى الكتاب الكريم ، والسنة النبوية الشريفة ، والاسترشاد بهما ،
على نحو ما فعل السلف الصالحة حتى نسعد كما سعدوا .

ويسر الأمانة العامة لجمع الباحثون الإسلامية أن تقدم للمسلمين
كتابها الشهري الثاني :

«العقيدة الإسلامية كما جاء بها القرآن الكريم»

لفضيلة الأستاذ الجليل الشيخ محمد أبو زهرة عضو المجمع ، وهو عالم
فاضل معروف في العالم الإسلامي بأبحاثه القيمة وتأليفه العديدة ،
في مختلف القضايا الإسلامية والعربية ، والتي لها قيمتها وأصالتها .

والأمانة العامة تقدم له خالص شكرها وعميق تقديرها على هذا
البحث القيم في الناحية العقائدية .

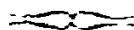
والله تعالى نسأل أن ينفع به ، وأن يوفقنا جميعا لما فيه خير
الإسلام والمسلمين .

والله الموفق والمستعان . وصلى الله على سيدنا محمد ﷺ
وآله وأصحابه ومن اهتدى بهدیهم إلى يوم الدين .

ربيع الثاني سنة ١٣٨٩ هـ
يونية سنة ١٩٦٩ م

الدكتور عبد الحليم محسن
الأمين العام لجمعية البحوث الإسلامية

تعريف موجز بالمؤلف



- * ولد سنة ١٩٩١ بعاصمة المحافظة الكبرى .
- * استحفظ القرآن ، ودخل للسادات الراقي ، وكان منهاجاً كنهجاً للمدارس الابتدائية القدية ، لو لا أنها ينقصها اللغة الإنجليزية واستعاض عنها بدراسات دينية وعربية .
- * بعد أن حفظ القرآن الكريم دخل الجامع الأحمدى في سنة ١٩١٣ حتى سنة ١٩١٦ حيث دخل مدرسة القضاء الشرعى ، ونال شهادة العالمية من درجة أستاذ مسنة ١٩٢٥ .
- * حصل على شهادة دار العلوم العليا من الخارج سنة ١٩٢٧ .
ثم درس بتجهيزية دار العلوم ، والقضاء الشرعى والمدارس الثانوية ، حتى نقل إلى كليةأصول الدين مدرساً .
- * ونقل إلى كلية الحقوق مدرساً حتى أصبح أستاذًا ورئيساً لقسم الشريعة الإسلامية بها وأحيل إلى التقاعد أخيراً — أمد الله في عمره وبارك فيه .
- * وعيّن عضواً بجمعية البحوث الإسلامية منذ إنشائه .
- * وله تأليف قيمة في التاريخ ، والملل والنحل ، والشريعة الإسلامية وتفسيير القرآن الكريم ، وما زال يواصل نشاطه العلمي بهمة ونشاط آخر .

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

الْحَمْدُ لِلَّهِ رَبِّ الْعَالَمِينَ ، وَصَلَّى اللَّهُ عَلَى سَيِّدِنَا مُحَمَّدٍ وَعَلَى أَهْلِ
وَمَحْبَبِهِ وَسَلَّمَ .

الكلمة الجامعة للعقيدة الإسلامية هي : شهادة أن لا إله إلا الله
 وأن محمداً رسول الله ، وهي التي نرددها في كل صلاة ، وهي التي
كان يدعو بها النبي صلى الله تعالى وسلم عليه بدعائه ، وهي التي
يدعو إليها كل داع إلى الإسلام ، وهي فیصل التفرقة بين الكفر
والإيمان ، وهي الأساس للبناء التکلیفی في الإسلام .

ولمقام كلمة : «أشهد أن لا إله إلا الله وأن محمداً رسول الله»
في دلالتها على أركان العقيدة الإسلامية ، نشير إلى بعض ما تضمنته
من معان ، غير مفصلين في هذه المعانى ، بل نوجز القول ونعرج
من بعد ذلك بالتفصيل على ما يقتضيه المقام من بيان معانى العقيدة
كما جاءت في القرآن .

أقول ما تضمنته كلمة الشهادة ، أو الشهادتين - كما يعبر كثير
من العلماء - بيان أن العبود بحق في الإسلام واحد لا يشاركه أحد ،

فهو واحد في الخلق فلا يشاركه في إنشاء هذا الكون وما فيه
ومن فيه أحد، وهو في ذاته وصفاته لا يعائمه أحد، وفي العبودية
لا يستحق العبادة سواه، وهذا صريح الشهادة الأولى :

«أشهد أن لا إله إلا الله».

ذلك؛ لأنها تضمنت: نفيًا وإثباتًا، أو تضمنت: قصرًا أو تخصيصًا.

تضمنت نفي الألوهية عن غيره.

وتضمنت بالاستثناء بعد النفي إثبات الألوهية له.

والألوهية هي استحقاقه العبادة وحده، ولكن استحقاق
العبودية لا يكون إلا إذا كان هو المتفضل بالنعم وحده، فهو
الذى أنعم بالوجود، وشكر النعم واجب بحكم العقل، والمنطق،
وبحكم كل نظام يستمد من الحق قوته، ولا يتفرد بالعبادة إلا
إذا كان منفرداً بذات وصفات لا يشاركه فيها أحد، وبذلك الفهم
المستمد من النفي والإثبات والقصر والاختصاص بالألوهية، تثبت
كل هذه المعانى التى تتعلق بالوحيدانية، ولذلك فضل من
البيان ذكره فى موضعه من بحثنا إن شاء الله تعالى، وهو
المستعان الموفق.

وتتضمن ثانية: الإيمان برسالة محمد صلى الله تعالى عليه، وأنه
رسول من عند الله تعالى رب العالمين، أرسله هداية البشر أجمعين.

وأن الإيمان بالرسالة الحمدية يتضمن الإذعان للمعجزة التي أثبتت بها رسالته ، والتي تحدى بها الدين خاطبهم أن يأتوا بعثتها ، وأنه لا يمكن لأحد أن يأتى بعثتها ، كما قال سبحانه :

« قل لئن اجتمع الإناس والجinn على أأن يأتوا بعثل هذا القرآن لا يأتون بعثله ولو كان بعضهم بعض ظهيرا » ^(١) .

كما يتضمن الإيمان بأن محدا رسول الله صلى الله تعالى عليه الإيمان برسالات الله تعالى للأنبياء ، وبأن نعمه رسالة إلهية يرسلها الله تعالى لهذاية الخلق ولإرشادهم إليه ، وليكونوا مسئولين عن الخالفة ، ومستحقين للثواب على الطاعة ، وأن الله تعالى أعلم حيث يجعل رسالته ، فهو يختار النبيين : وهو الذي يصطفىهم من عباده وعلى مقتضي حكمته

ويتضمن الإيمان برسالة محمد صلى الله تعالى عليه وسلم الإيمان بأن الله تعالى يكلم عباده ، إما بالوحى يوحيه ، وإما بخطابه من وراء حجاب ، وإنما برسول من الملائكة يرسله إليه ، كما قال تعالى :

« وما كان ليشرأ أن يكلمه الله إلا وحيأ أو من وراء حجاب أو يرسل رسولا ، فيوحى باذنه ما يشاء ، إنه على حكيم ». « وكذلك أوحينا إليك روحًا منْ أمننا ما كنت تدرى

[١] الإسراء ٨٨ .

ما الكتاب ولا الإيمان ولكن جعلناه نوراً نهدي به من نشاء
من عبادنا، وإنك تهدي إلى صراط مستقيم » ^(١).

وتتضمن الشهادة بأن مجملَ رسول الله تصدقه في كل ما أمر به
وكل ما نهى عنه، سواءً كان ذلك بياناً للقرآن أم كان بياناً لما
أوحى الله تعالى به :

« وما ينطق عن الهوى، إن هو إلا وحي يوحى » ^(٢).

فكل ما قرره النبي صلى الله تعالى عليه وسلم يجب الإذعان له على
أنه حكم الله تعالى .

« من يطع الرسول فقد أطاع الله » ^(٣).

وقال تعالى :

« وما كان المؤمن ولا مؤمنة إذا قضى الله ورسوله أمراً أن
يكون لهم الخيرة من أمرهم » ^(٤).

فالشهادة بالرسالة تقتضي لامحالة الإيمان بصدق كل ماجاء على لسان الرسول
صلى الله تعالى عليه ، فيجب الإيمان بفرضية الصلاة والزكاة والحج ،

[١] الشورى ٥٢، ٥١.

[٢] النجم ٤، ٣.

[٣] النساء ٨٠.

[٤] الأحزاب ٤٦.

والصوم ، وعدد الصلوات ومعانى الحجج ومناسكه ، وكونه إلى البيت
الحرام ، وكون ركنه الأكبر الوقوف بعرفة ، وكذلك تحريم الربا ،
وتحريم الخمر والميسر والزنى ، والإقرار بأن عقوباتها هي ماجاعت
في القرآن الكريم .

ويعد كافرا من أنكر الأحكام الثابتة في القرآن ، القطعية من
حيث دلالة الآيات عليها ، وكذلك يعد كافرا من ينكر أمراً ما علم
من الحقائق الدينية بالضرورة . وتواتر العلم به جيلاً بعد جيل
من عصر النبي ﷺ . وهذا له موضع من النظر يجب الإشارة
إليه ، فلننشر موجزین تارکین الإفاضة فيه إلى موضع الإفاضة من علم
أصول الفقه ، وعلم أصول الدين ، فإن فيهما البيان الكافي ، وفيهما
صفو العقل الإسلامي في هذا المقام :

العلم بالأحكام الإسلامية :

الأحكام الشرعية التي جاء بها محمد ﷺ يجب الإذعان لها
بمقتضى شهادة أن لا إله إلا الله وأن محمداً رسول الله ، سواء
أكانت هذه الأحكام ثابتة بنصوص القرآن ، أم كانت ثابتة بأقوال
النبي ﷺ ، فالعمل بها واجب باتفاق علماء المسلمين : ما دام محمد
ﷺ قد قررها ، ودعا إلى العمل بها .

ييد أن هذه الأحكام منها ما يجب الإيمان به ويضاف ذلك

الإيذان إلى أقسام العقيدة ، بحيث يكفر منكرها ، ككون الصلوات خمساً ، وكون الحج إلى بait الله الحرام الموجود بعكة ، وكون الصيام مفروضاً في شهر رمضان ، إلى غير ذلك من الأمور المقررة النابتة بطريق قطعى في سنته ، وفي دلالته أو العقد عليه الإجماع المتواتر الذي يعد العلم به من الضروري الذي يكفر جاحده .

ومن الأحكام مالم يكن بهذه القوة ، كالمسائل الأخلاقية في الأحكام التكليفية أو فيما حول العقيدة . ككون الصفات معايرة للذات العلية ، أو هي والذات العلية شيء واحد ، أو هي أسماء الله الحسنى .

وإن ذلك التقسيم أول من تعرض له الإمام الشافعى في : «رسالة» . فلقد قسم الشافعى العلم بالأحكام التكليفية العملية والاعتقادية إلى قسمين :

القسم الأول : سماه علم العامة ، وقال : إنه العلم الذي لا يسع مسلماً أن يجهله ، بل يجب عليه أن يعرفه ، فلا يسع مسلماً غير مغلوب على عقله أن يكون به جاهلاً ، مثل فرض الصلوات الخمس ، ووجوب الزكاة في الأموال ، وتحريم الزنى والسرقة والقتل وشرب الخمر ، وهذا القسم موجود في القرآن الكريم نصاً ، ودلالته فيه قطعية ولا يجرى التأويل الصحيح فيه ، وقد ورد في السنة المتواترة ،

وأنعقد عليه إجماع العلماء في كل العصور، حتى صار العلم به ضرورياً
وهو ما يعبر عنه اصطلاح علماء المسلمين بأنه المعلوم بالضرورة ،
وهو إطار الإسلام الذي يعد الشخص خارجاً عن الإسلام إذا خرج
عنه وهو حدود الشرع الإسلامي . وينخرج عن هذا الشرع من
يتعدي حدوده .

والقسم الثاني: علم الخلاصة: كما يسميه الشافعي رضي الله تعالى عنه.

وقال فيه ذلك الإمام الجليل : ما يعرض للناس من فروع
الشريعة التي ليس فيها نص كتاب لا يحتمل التأويل . ولم يكن فيها
نص متواتر عن الرسول ﷺ . أو وجد نص ، ولكن بخبر الآحاد ،
لا بخبر المتواتر ، أو كانت النصوص فيه قابلة للتأويل .

هذه خلاصة ما قرره الإمام ، ولترك الكلمة له في بيان
النوعين ، فهو يقول : « العلم علان ، علم عامة لا يسع بالغاً غير
مغلوب على عقله جهله ... مثل الصلوات الخمس ، وأن الله على الناس
صوم شهر رمضان ، وحج البيت إذا استطاعوه ، وزكاة أموالهم ،
 وأنه حرم عليهم الزنى والقتل والسرقة والخمر ، وما كان في معنى
هذا مما كف العباد أن يعلوه ويعملوه ويعطوه من أنفسهم وأموالهم
وأن يكفووا عنه مما حرم عليهم ، وهذا الصنف كله من العلم موجود
نصاً في كتاب الله ، موجوداً عند أهل الإسلام ، ينقله عوامهم

عمن مضى من عوامهم ، يحكونه عن رسول الله ﷺ ولا يتنازعون في حكايته ولا في وجوبه عليهم ، وهذا العلم العام الذي لا يمكن فيه الغلط من الخبر ، ولا التأويل ، ولا يجوز التنازع فيه » .

وي بيان القسم الثاني : وهو علم المخاصة ، فيقول :

« ما ينوب العباد من فروع القراءض ، وما يختص به من الأحكام وغيرها مما ليس فيه نص كتاب ، ولا في أكثره نص سنة ، وإن كان في شيء منه سنة ، فإنما هي من أخبار المخاصة (أى أخبار الآحاد) لا أخبار العامة (أى الأخبار المتواترة) ، وما كان سنة يحتمل التأويل » .

وينتهي الشافعى من هذا التقسيم إلى أمرين جوهريين :

أولهما : أن علم العامة يكلف كل مسلم ، بلا فرق بين خاصة الأمة من المجتهدin ، وعامتها ، فإنه لب الإسلام ، وإطاره الذى يخرج من الإسلام من لا يعلمه ويدركه ، ويدع عن لما اشتمل عليه ، وعلم المخاصة لا يقوم به إلا العلماء الذين ينصرفون إلى الدراسات العلمية وأتوا فيما سلباً وعلماً بكتاب الله تعالى ، وسنة رسوله ﷺ ، وعلماً باللغة العربية لغة القرآن ، ووعاء علم الإسلام ، وهذا النوع من العلم فرض كفاية ، لا يطالب به كل واحد من الأمة ، ولكن تطالب الأمة بتهيئة الفرص لهؤلاء المجتهدin .

ثانيهما : أن علم العامة علم بالظاهر والباطن ، أى علم بالعمل والاعتقاد ، وأما علم الخاصة الذى يسع بعض المسلمين أن يجهلوه ، فهو علم الظاهر فقط . أى أنه يجب أن يعمل به ، ولا يجب اعتقاده بحث لا يكفر من لا يعتقد .

ونتهى من هذا إلى أذ الشافعى وغيره من العلماء أironi أن العقائد لا تثبت بأحاديث الآحاد ثبوتاً موجباً لتكفير المنكر وإن كانت هذه الأحاديث توجب العمل وقد صرخ بذلك فقال :

« ومن امتنع من قبول ما جاء به الكتاب أو السنة المجمع عليها استتب ، أما خبر الخاصة (أى حديث الآحاد) فهو ملزم للعاملين في العمل . وليس لهم رد ، كما أنه ليس لهم رد شهادة الدول ، ولكن الخبر جاء عن طريق الانفراد ، لو شك شاك في هذا لم نقل له : تب ، بل نقول له : ليس لك أن تشک ، كما ليس لك إلا أن تقضي بشهادة الشهود الدول وإن أمكن الغلط ، ولكن تقضي بذلك على الظاهر من صدقهم » [١] .

ونرى بهذا أنه يقرر أن من لا يأخذ بحديث الآحاد في العقيدة لا يكفر ولكن ينبغي له أن يأخذ ، وهذا الذي نراه . أنت نرى أن أحاديث الآحاد التي رواها الثقات الدول والتي ليس

[١] « جامع العلم » .

في متنه شذوذ ، يجب ألا ترد في العمل ، ويجب أيضاً ألا ترد في العقائد ، ولكن من لا يأخذ بها لا يعد مرتداً عن الإسلام ، ولا خارجاً عنه .

وإن هذا رأي العلماء الذين قصدوا لهذا الباب ، ولا ينبغي لأحد أن يرفضه ، لأن للآحاد حديث التروية بطريق الآحاد مكانتها في الاعتبار ، فالاحتياط لتكفير المسلم يجعل احتمال الغلط الذي يكون في الانفراد برواية حديث الآحاد مانعاً من اعتباره قد ارتد ، لأن الردة لا تكون إلا بدليل قطعى لا يوجد احتمال الإيمان فقط .

وعلى هذا النهج نسير ، فسنرى أن الأصل في إثبات العقائد لا يكون إلا بالكتاب الذي لا يقبل التأويل والسنة المتواترة التي ثبتت العلم الضروري ، وأما خبر الآحاد فإنا نرى أنه مع وجوب منع رده ووجوب قبوله لا يثبت العقائد إثباتاً قطعياً فإذا كان قد ذكر بالسنة غير المتواترة أموراً اعتقادية كبعض الأخبار :
عما يكون يوم القيمة .

وعما يكون في الجهنم من نعيم مقيم .

وعما يكون في آخر الزمان من أخبار الدجال ونزول المسيح عليه السلام ، وغير ذلك مما يذكر في أخبار الآحاد التي يرويها ثقات عدول

يطمأن إلى روایتهم وزکاهم أهل الخبرة والعلم فإننا نقبله ولا نرده .
كما أننا يجب علينا القضاء في الدماء والأموال بشهادة أمثال
هؤلاء ، ولكن لأن التكبير أمر خطير ، واعتبار المسلم مرتدًا
مع احتمال الغلط في خبر الآحاد يمنع من اعتباره قطعياً في السند .
وكذلك ما يكون متواتراً يحتمل التأويل غير المتكلف ، فإن
يقبل النص ، ولكن لا يعتبر مؤوله مرتدًا .

وإن كثريين من العلماء يستشهدون على كثير من الأمور
الاعتقادية بأحاديث آحاد ، ولا نرد استشهادهم ، ولكن إن
تجاوزوا ذلك إلى درجة التكبير لمنكر ما يجيء في أخبار الآحاد
فإننا لا نعارضهم والله ولن التوفيق ، والهادى إلى سواء السبيل .
 وإنما في دراستنا في هذا البحث ، لعتمد على مثبت بالقرآن الذى
لا يقبل التأويل .

وما يقبل التأويل مما يتصل بالعقائد تعرضنا لأقرب تأويل ،
أو ما يكون تأويله قائمًا على دليل من كتاب أو سنة ، ومثل القرآن
في الاستدلال والاعتماد ، السنة المتواترة ، وما ثبت من توافق السنة
يعاضد ما جاء في القرآن ولا يزيد عليه .

وفي الجملة إننا نبين من العقائد ما لا يسع مسلماً أن يجهله ، أو
ما يسميه الشافعى رضى الله عنه علم العامة ، ونذكر ما يتعاقب بالعقائد
ولا زيد .

والأَنْ يَتَدْرِيءُ فِي الْمَرْأَةِ بِالرَّكْنِ الْأَوَّلِ مِنْ أَرْكَانِ الشَّهَادَتِينِ ،
وَهُوَ شَهَادَةُ أَنْ لَا إِلَهَ إِلَّا اللَّهُ ، وَهُوَ أَصْلُ الاعْتِقَادِ فِي الْأَدِيَانِ
السَّمَاوِيَّةِ كُلُّهَا ، وَلَا يَخْتَلِفُ فِيهِ دِينٌ سَمَاوِيٌّ عَنْ دِينٍ ؛ وَهُوَ مَقْيَاسُ
الْحَقِّ وَالْبَاطِلِ ، وَالْمِيزَانُ الَّذِي يَعْتَمِدُ عَلَيْهِ فِي بَيَانِ زَيفِ الْعَقَائِدِ الَّتِي
زَيَّدَتْ عَلَى الْأَدِيَانِ السَّمَاوِيَّةِ ، أَوْ حَرَفَتْ فِيهَا مَعَانِيهَا عَنْ مَوَاضِعِهَا .

التَّوْحِيدُ

الإِسْلَامُ دِينُ الْوَحْدَانِيَّةِ ، وَهُوَ هَذَا الدِّينُ الْجَامِعُ بَيْنَ الْدِيَانَاتِ
السَّمَاوِيَّةِ كُلُّهَا فَهُوَ الَّذِي سُجِّلَ فِي مَصْدِرِهِ الْأَوَّلِ وَهُوَ الْقُرْآنُ أَنَّ
الْتَّوْحِيدَ هُوَ الْأَسَاسُ فِي الْدِيَانَاتِ السَّمَاوِيَّةِ كُلُّهَا : فَإِبْرَاهِيمُ أَبُو الْأَنْبِيَاءِ
قَامَتْ رِسَالَتُهُ عَلَى التَّوْحِيدِ ، وَقَبْلَهُ نُوحٌ وَهُودٌ وَشَعَيْبٌ وَلُوطٌ
وَيَعْقُوبٌ وَإِسْحَاقٌ وَالْأَسْبَاطُ وَيُوسُفُ .. ، وَكُلُّ هُؤُلَاءِ دَعُوا
إِلَى التَّوْحِيدِ وَكَانَ قَوْمُ رِسَالَتِهِمْ .

وَمُوسَى وَعِيسَى رِسَالَتَهُمَا قَامَتْ عَلَى التَّوْحِيدِ ، وَقَدْ سُجِّلَ ذَلِكُ
الْقُرْآنُ الْكَرِيمُ فِي الْقُصُصِ الَّذِي قَصَّهُ مِنْ أَخْبَارِ هُؤُلَاءِ الرُّسُلِ
الْكَرَامُ ، وَقَالَ تَعَالَى فِي بَيَانِ وَحدَةِ الرِّسَالَةِ الإِلَهِيَّةِ :

« شَرَعْ لَكُمْ مِنَ الدِّينِ مَا وَصَّى بِهِ نُوحًا وَالَّذِي أَوْحَيْنَا إِلَيْكُمْ
وَمَا وَصَّيْنَا بِهِ إِبْرَاهِيمُ وَمُوسَى وَعِيسَى أَنْ أُقْيِمُوا الدِّينُ ، وَلَا تَنْفَرُوا

فِيهِ كَبُرَ عَلَى الْمُشْرِكِينَ مَا تَدْعُوهُمْ إِلَيْهِ ، اللَّهُ يَجْتَبِي إِلَيْهِ مَنْ يَشَاءُ
وَيَهْدِي إِلَيْهِ مَنْ يَنْهَا ، وَمَا تَفَرَّقُوا إِلَّا مِنْ بَعْدِ مَا جَاءَهُمُ الْعِلْمُ بِغِيَّا
بِيَنْهُمْ ، وَلَوْلَا كَلَّةً سَبَقَتْ مِنْ رَبِّكَ إِلَى أَجْلٍ مُسَمٍّ لِتَقْضِيَ بِيَنْهُمْ ،
وَإِنَّ الَّذِينَ أَوْرَثُوا الْكِتَابَ مِنْ بَعْدِهِمْ لَنْ يَكُنْ شَكٌ مِنْهُ مُرِيبٌ »^(١) .

وَإِنَّ الدِّينَ الَّذِي طَلَبَ اللَّهُ تَعَالَى إِلَى أَنْبِيَائِهِ أَنْ يَقِيمُوهُ ،
وَلَا يَتَفَرَّقُوا فِيهِ ، وَهُوَ أَكْبَرُ عَلَى الْمُشْرِكِينَ أَنْ يَدْعُوهُمْ إِلَيْهِ ،
هُوَ التَّوْحِيدُ اللَّهُ سَبَحَانَهُ وَتَعَالَى ، وَهُوَ الَّذِي تَفَرَّقَ فِيهِ الْدِينُ
أَوْرَثُوا الْكِتَابَ الَّذِي جَاءَتْ بِهِ أَنْبِيَاءُهُمْ ، وَأَثَارُوا الشَّكَ حَوْلَهُ
بِأَوْهَامٍ سَيِطِرَتْ عَلَيْهِمْ ، وَأَفْسَارٌ ابْتَدَعُوا هَا مَا أَنْزَلَ اللَّهُ بِهَا
مِنْ سُلْطَانٍ .

التَّوْحِيدُ إِذْنُ دِينِ الْأَنْبِيَاءِ جَمِيعًا ، وَهُوَ أَقْوَى وَحدَةٍ جَامِعَةٍ يَنْبَغِي
رِسَالَاتُ اللَّهِ سَبَحَانَهُ وَتَعَالَى إِلَى خَلْقِهِ ، وَعَلَى الَّذِينَ يَنَاقِشُونَ
وَيَجَادِلُونَ فِي تَوْحِيدِ اللَّهِ مِنَ الَّذِينَ يَحْمِلُونَ اسْمَ دِيَانَةٍ أَصْلُهَا مَخَاوِي
أَنْ يَبْحَثُوا بِعِقْلٍ مُتَحَرِّرٍ مِنَ الْأَوْهَامِ أَصْلُ اعْتِقَادِهِمْ مُتَقْصِّيَنَ التَّارِيخَ
الصَّادِقِ ، فَسَيَنْبَئُهُمْ بِالْحَقِّ الَّذِي لَا رِيبَ فِيهِ ، وَيَتَرَكُونَ مِنْ بَعْدِ ذَلِكَ
كُلَّ شَكٍ مُرِيبٍ .

[١] الشورى ١٣، ١٤.

أركان الوحدانية :

الوحدةانية التي قررها القرآن الكريم لها أركان ثلاثة أو نواحٍ
ثلاث ، كل ناحية تشير إلى حقيقة ثبتت من القرآن الكريم ، فقد
أثبت القرآن الكريم أن الله تعالى خالق كل شيء ، وأنه وحده
المنشيء ، وجاءت بذلك الآيات الكثيرة الدالة على أن الله تعالى
خالق كل شيء ، وأنه وحده بديع السماوات والأرض ، وهذه هي
وحدةانية التكوين والإنشاء .

وأثبتت نصوص القرآن الكريم أيضاً أن الله تعالى منفرد بذاته
وصفاتـه ، وأنه تعالى لا يماثله أحد من خلقـه وليس شيء من خلقـه
يشابـهـه ، كما قال تعالى :

« ليس كمثله شيء وهو السميع البصير » ^(١) .

وكانت آيات القرآن صريحة في أنه لا يعبد إلا الله سبحانه
وتعالى كما قال تعالى :

« واعبدوا الله ولا تشركوا به شيئاً » ^(٢) .

وقال تعالى :

« يأيها الناس اعبدوا ربكم الذي خلقـكم والذين من قبلـكم
لعلـكم تتقدـون » ^(٣) .

[١] الشورى ١١ . [٢] النساء ٣٦ . [٣] البقرة ٢١ .

وكانت وحدانية العبادة والألوهية ثمرة وحدانية الذات العليمة
التي ليست من جنس مخلقت وهي لاتماثل الحوادث ، ومفترقة عنها
« هو الأول والآخر والظاهر والباطن ، وهو بكل شيء عالم »^(١)

وكانت العبادة أيضاً شكرآ للخالق :

« والله يسبجد من في السموات والأرض طوعاً وكرهاً »^(٢).

وكان سجود الكائنات غير العاقلة بمقتضى الخلق والتكون .

وكانت عبادة العاقلين بمقتضى الإرادة والاختيار .

هذه هي نواحي الوحدانية ، وكلها جاء في القرآن بالنص الذي
لاتأويل فيه وبالعبارة لا بالإشارة ، ولنبدئ ببيان وحدانية
الذات ومعها وحدانية الصفات .

الوحدة في الذات:

والوحدة في الذات يقر بها المسلمون أجمعون ، فالله سبحانه
وتعالى غير خلقه ، وهذا أصل المعنى يتتفقون عليه من غير تكير ،
فلا ينكرون أحد على أحد أصل هذا المعنى ، فلا اختلاف فيه عند
أهل القبلة . وهو في مرتبة البدويات المعلومة من الدين بالضرورة ،
لا يترى فيها عالم من العلماء ، ولا فرقه من الفرق ، ولا مذهب من

[١] المدد . ٣ .

[٢] الرعد . ١٥ .

المذاهب الإسلامية، سواءً كان متصلًا بالفلسفة أم كان مجانبًا لها. فهـى من العلم الذي لا يسع مسلماً أن يجهله . كما قال الإمام الشافعى رضى الله عنه ، وأصله من القرآن قوله تعالى : « ليس كمثله شيء وهو السميع البصير »^(١) .

ولا زيد أن نتصدى إلى أقوال الفرق الإسلامية واختلافها في جزئيات حولها ، فهـى المعنى الكلـى هو الذي يجب أن تقف عنده ، ولا يصح أن نخوض في خلاف في مسائل جزئية ليست من لب الوحدانية . ولكنـها حولـها . والدخول في دائـرـتها والخوض فيها لا يجدى ولا يعطـى عـلـمـاً جـديـداً بـالـلـهـ تـعـالـىـ القـوـىـ شـدـيدـاـ الحالـ . وقد وصف الله سبحانه ذاته العالية ، فقال تعالى :

« هو الله الذي لا إله إلا هو الملك القدس السلام المؤمن المهيمن العزيز الجبار المتـكـبرـ ، سبحانه الله عـمـا يـشـرـكـونـ ، هو الله الخالق الباري المصـورـ ، له الأسماء الحـسـنـىـ ، يـسـبـحـ له ما في السـمـوـاتـ والأـرـضـ وهو العـزـيزـ الـحـكـيمـ »^(٢) .

وجاء في آيات أخرى مثل قوله :

« الله لا إله إلا هو الحي القيوم »^(٣) .

[١] الشورى ١١ .
[٢] الحـسـنـ ، ٢٤ ، ٢٣ .
[٣] البقرة ٢٠٥ .

وقوله تعالى : « قل هو الله أحد الله الصمد ، لم يلد ولم يولد ،
ولم يكن له كفواً أحد » ^(١) .

وقوله تعالى : « وهو العليم الحكيم » .

وقوله : « وهو السميع البصير » .

وقوله تعالى : « إنه عليم قادر » .

وقوله تعالى : « وهو العفور الودود ، ذو العرش العظيم
فعال لما يريد » ^(٢) .

وقوله تعالى كلاته وصفاته :

« هو الأول والآخر والظاهر والباطن وهو بكل شيء عالم » ^(٣) .

وهكذا نجد القرآن الكريم يعرف من أنزله بلسان عربي
بصفاته وبأفعاله : والعلماء الذين يتمسكون بالنصوص يقفون عند
تعريف الذات العليّة بما ورد من القرآن الكريم من تعريفها
باسمها الحسنی : ولكن هؤلاء إذ يتمسكون بالنصوص وبالأسماء
الحسنی التي جاءت في القرآن الكريم يقررون :

أن هذه الأسماء وإن تشابهت في الاسم مع صفات الناس

[٢] البروج ١٤، ١٥، ١٦.

[١] الإخلاص .

[٣] العظيم .

كالقدرة والإرادة والحياة : فإن حقيقة هذه المعانى التى تنسب إلى الله تعالى غير ما هو معروف عند العباد : فما يضاف إليه سبحانه وتعالى هو غير ما يضاف إلى الناس ، وما يضاف إلى الناس يليق بذواتهم المخلوقة ، وما يضاف إلى الله تعالى يليق بالخالق ، الذى ليس مثله شيء لا في ذاته ولا في صفاتاته وأسمائه سبحانه وتعالى ، وهو ما يليق بالتنزية الكامل لرب العالمين .

هذا هو معنى وحدانية الذات فى نظر الدين يقفون عند النصوص القرآنية ، ويستأنسون لفهمهم بالأحاديث النبوية التى رويت عن طريق الثقات ، ولقد فسر الوحدانية فى الذات الدين يتوجهون إلى التنزية على مقتضى العقل بما لا يخرج على النقل ، وقد قال الأشعري فى كتابه: «مقالات الإسلاميين» تفسيرًا للوحدةانية الذات بما لا يخرج عن معانى النصوص فى صورته الواضحة ، فقد قال :

«إن الله واحد أحد ، ليس كمثله شيء وهو السميع البصير ، وليس بجسم ولا شبح ، ولا جثة ولا صورة ، ولا لحم ولا دم ولا شخص ، ولا جوهر ولا عرض ولا بذى لون ولا طعم ، ولا رائحة ولا محسنة ، ولا بذى حرارة ولا برودة ، ولا رطوبة ولا يبوسة ،

ولا طول ولا عرض ولا عمق ، ولا اجتماع ولا افراق ولا بذى
أبعاض أو أجزاء ، ولا جوارح ولاأعضاء ، وليس بذى جهات ،
ولا بذى عين وشمال وأمام وخلف ، ولا يحيط به مكان ولا يجرى
عليه زمان ، ولا تجوز عليه الماهة ولا العزلة ، ولا الحلول
في الأماكن ، ولا يوصف بشيء من صفات الخلق الدالة على
حدودهم : ولا يوصف بأنه متناه ، ولا يوصف بمساحة ولا ذهاب
في الجهات وليس بمحظوظ ، ولا والد ولا مولد ، لا تدركه الحواس ،
ولا يقاس بالناس ولا يشبه الخلق بوجه من الوجه ولا تجري عليه
آفات ، ولا تحل به العاهات ، وكل ما خطر بالبال ، وتصور بالوهم
فغير شبيه له . ولم يزل أولاً سابقاً متقدماً للحوادث موجوداً قبل
الخلوقات ، ولم يزل حياً قادراً ، لا تحيط به الأوهام ، شيء
لا كالأشياء ، عالم قادر حتى لا كالعلماء القادرين الأحياء ، وأنه
القديم وحده ، ولا إله سواه ولا شريك له في ملكه ، ولا وزير له
في سلطانه ، ولا معين على إنشاء ما أنشأ ، وخلق ما خلق ، لم يخلق
الخلق على مثال سبق ، وليس خلق شيء بأهون عليه من خلق شيء
آخر ، ولا بأصعب عليه منه ، لا يجوز عليه احتراز المنافع ، ولا
تلحقه المضار ، ولا يناله السرور والذرات ، ولا يصل إليه الأذى
والآلام . ليس بذى غاية فيتناهى ولا يجوز عليه الفناء ، ولا يلحقه

العجز والنقص ؟ تقدس عن ملامسة النساء وعن اتخاذ الصاحبة
والبناء »^(١) .

هذا كلام الأشعري نقلناه عن كتابه : « مقالات الإسلاميين » ، وقد ذكر أنه كلام المعتزلة ، ولكننا وجدناه يتفق مع معنى القرآن الظاهر إلا في عبارات قد تكون مخالفة للظاهر خذفناها ليكون العقل متتفقاً مع النصوص الظاهرة للقرآن ، وهي تتفق مع آراء العلماء جميعاً في معنى وحدانية الذات بعده حذف العبارات التي كانت مثار الاختلاف بين العلماء ، مثل عبارة « لا تدركه الأ بصار ولا يسمع بالأسماع » إذ أن الأولى فيها ما يشير إلى نفس الرؤية يوم القيمة وذلك موضع خلاف .

والثانية فيها ما يشير إلى نفي صفة الكلام عن الله تعالى : وذلك موضع كلام بين علماء الكلام ، والاختلاف فيه وفي سابقه نفيًا وإثباتًا لا يمس وحدانية الذات ، بل هو اختلاف جزئي ، وليس اختلافاً في أصل الفكرة ! وإن العلماء الذين أثبتو الله تعالى كل ما أثبتته القرآن والحديث ولو حديث أحد من أفعال وأحوال وصفات ، يرون أنها لا تنافي وحدانية الذات العلية . وعدم مشابهتها للحديث .

فابن تيمية الذي حمل لواء إثبات كل الأحوال والأفعال التي

[١] « مقالات الإسلاميين للأشعري » .

تقرن باسم الله تعالى ذى الجلال والإكرام ما دامت قد وردت في القرآن أو الحديث المتواتر أو غير المتواتر يقرر : أن هذه الأحوال — وإن تشابهت في الاسم مع ما يقوم به الأدميون وما يكون لهم من أحوال — ليست من نوعها ، وليس لها مثلاً ، فيقول في العقيدة الحمديّة ومذهب السلف في اعتقاده ، وهو بين التعطيل والتمثيل : فلا يمثلون صفات الله تعالى بصفات خلقه ، كما لا يمثلون ذاته بذوات خلقه ، ولا ينفون عنه ما وصف به نفسه ، أو وصفه به رسوله ، فيعطيوا أسماءه الحسنى ، وصفاته العليا ، يحررون الكلم عن مواضعه ، ويلحدون في أسماء الله تعالى وأياته ^(١) .

وإن أبا الحسن الأشعري يروي عنه أنه يقرر ذلك ، فيقرر أن الصواب هو : أن يوصف الله تعالى بما وصف به نفسه أو وصفه به رسوله من غير مشابهة لخليوقاته لا يتتجاوز القرآن والحديث ، ويتبع في ذلك سبيل السلف الماضين ، أهل العلم والإيمان ، وللمعاني المفهومة من الكتاب والسنة لا ترد بالشبهات ، فيكون من باب تحريف الكلم عن مواضعه ، ولا يعرض عنها ، ليكون من باب الذين إذا ذكروا بأيات ربهم لم يخروا عليها صواباً وعمياناً ، ولا يترك تدبر القرآن ، فيكون من باب الذين لا يعلمون الكتاب إلا

[١] « المحمدية الكبرى » ٢٤٩٠ .

أمانى^(١) مع ملاحظة عدم التشابه بين هذه الصفات وصفات الحوادث.
وبهذا يتبيّن أنّ الذين أخذوا بظواهر القرآن وظواهر الأحاديث
لم يختلفوا عن الذين يأخذون بتأويل الظاهر وعدم الأخذ بأحاديث
الآحاد ، فإنّ الجميع قد اتفقا على تزييه الذات العلية عن أن يكون
لها ما يشبه الحوادث من صفات أو أفعال أو أحوال ، فقد أثبتوا
أنّ الله تعالى يرضى ويُسخط ، وينحب ويبغض ، ويريد ولا يريد ،
وكل هذه صفات وأحوال الله تعالى ليست كما يكون للناس ،
فكل شيء يوصف به الله تعالى وإن تشابه في الاسم مع ما يوصف به
الخلق ، يكون ما الله تعالى مخالفًا لما هو خلقه ، تحقيقاً لقوله تعالى :
« ليس كمثله شيء وهو السميع البصير »^(٢) .

هذه نظرة الدين يثبتون الله كل ما جاء في القرآن والحديث
ولو حديث آحاد، ولا ننسى أن نذكر هنا ما قلناه من قبل : من أن
أحاديث الآحاد تقبل في العقائد ولا ترد ، ولكن لا نكفر من
ينكرها ، وقد نقلنا ذلك ما ذكره الإمام الشافعى ، ولا نعلم له مخالفاً
ولم نعلم أنه ورد نقل عن ابن تيمية وغيره من المشددين في الأخذ
بأحاديث الآحاد في العقائد يكفر صراحة الذين لا يأخذون بأحاديث
الآحاد في العقائد ، أو يعتبرونه مرتدًا مع أن الانفراد يجعل ثمة

[١] « تبيّن كذب المفترى »، فيما نسب لأبي موسى الأشعري ص ١٤٨ و ١٤٩ .

[٢] الشورى ١١ .

احتمالاً للغلط ، كما قال الشافعى رضى الله عنه وخصوصاً أن أحاديث الأحاديث ، لا يعلمها كل الناس ، بل يعلمها خاصة من الناس ، ولذلك سماها الشافعى بحق حديث الخاصة ، ولا يعلم كلها كل واحد من الخاصة وإن كان كلامهم يعلمون كلها ، ولكن قد يعلم بعضهم بعضها ويجهل الآخر ، وهكذا هي معلومة للمجموع . وقد كان ذلك في عصر الصحابة وعصر التابعين ، ومن جاء بعدهم من المجتهدين ، فهـى بين جميعهم ، حتى جمعت في المدونات ، فإنه يمكن أن يعلم الواحد ما في الموضوع الواحد من الأحاديث ، بالقراءة للكتاب المدون.

التـأـوـيـلـ وـالـظـاهـرـ وـالـمـشـتـبـهـاتـ

انتهينا إلى أن أهل القبلة جميعاً متفقون على وحدانية الذات الإلهية ، وأنها لا تشبه الحوادث ، سواء في ذلك الذين يقولون ظواهر القرآن ، أو لا يأخذون بظواهر الألفاظ من غير تحريرها على مجاز مشهور ، ولو كان يبدو بادي الرأى ، والذين يأخذون بظاهر اللفظ من غير التفات للمجاز ولو كان مشهوراً ، وعبارات القوم تومي إلـيـهـ ، إذ الجـمـيعـ يـتـجـهـونـ إـلـىـ التـنـزـيـهـ المـطـلقـ ، وإن اختلفت العبارات وتبينت الإشارات ، ولكن لا بد من الخوض في موضوع المتشابه الذى جاء في القرآن ، وأهل التـأـوـيـلـ وأهل التـفـويـضـ . لأنـ أـحـدـ الفـرـيقـيـنـ يـنـفيـ التـنـزـيـهـ ، للـذـاتـ الـعـلـىـةـ عنـ

مشابهة الحوادث بل لأن فيه توضيحاً لآية من كتاب الله تعالى ،
قرر الأكثرون من العلماء أنها في باب العقيدة الإسلامية ، وأنها
تتعلق بتزييه الذات العالية ، وكان حقاً عيناً أن تتعرض لها لتزيل
الريب ، أو على الأقل تحاول إزالته ، ولن نشد في قول ، ولا نبتعد
فيه لأن الزلل حيث يكون الابتداع . وإذا كان الابتداع في غير
العقيدة مأمون الخطر ، فهو في العقيدة غير مأمون ، ورحم الله
أبا حنيفة إذ قال - وقد سئل لماذا تركت علم الكلام إلى الفقه -
«إن الخطأ في العقيدة يرمي صاحبه بالكفر أما الخطأ في الفقه ،
فإن صاحبه يرمي بالمخالفة » .

يقول الله تعالى :

« هو الذي أنزل عليك الكتاب منه آيات مáticas هن أَمِ
الكتاب وأَخْرِ متشابهات ، فَإِمَّا الَّذِينَ فِي قُلُوبِهِمْ زَيْغٌ فَيَتَبَعُونَ
مَا تَشَابَهَ مِنْهُ ابْتِغَاءَ الْفَتْنَةِ ، وَابْتِغَاءَ تَأْوِيلِهِ ، وَمَا يَعْلَمُ تَأْوِيلُهِ إِلَّا
الله ، وَالرَّاسِخُونَ فِي الْعِلْمِ يَقُولُونَ آمَنَّا بِهِ كُلُّ مَنْ عَنْدَ رَبِّنَا ،
وَمَا يَذَكُرُ إِلَّا أُولُوا الْأَلْبَابُ ، رَبِّنَا لَا تَزُغْ قُلُوبَنَا بَعْدَ إِذْ هَدَيْنَا
وَهَبْ لَنَا مِنْ لَدُنْكَ رَحْمَةً إِنَّكَ أَنْتَ الْوَهَابُ »^(١) .

هذه هي الآية الكريمة التي تدور حولها معركة كلامية بين

[١] آل عمران ٧ ، ٨ .

علماء الكلام من المقدمين والمؤخرين من عهد المعتزليين ، إلى عهد ابن تيمية ومن اتبعه . ولسنا نريد أن نخوض فيما قاله المفسرون في معنى الحكم ، ومعنى المتشابه ، ولا أن نخوض في ذلك المعتقد المضطرب ، ولكن نسجل قوله واحداً من أقوال المختلتين ، وهو قول ابن حزم الظاهري: *أَنَّ الْقُرْآنَ كَلِمَةُ حَكْمٍ* ، وليس فيه متشابه إلا الحروف التي تكون في أوائل السور ، وما جاء من قسم الله تعالى بالأشياء وغيرها كـ *فَسَوْفَ يَرَوْنَهُ* بالشمس وضحاها ، والقمر إذا تلاها ، والنهار إذا جلاها ، ونفيه القسم بالبلد ، والقسم بالقيامة والنفس اللوامة ، وغير ذلك من أنواع القسم الذي يجيء على أنه قسم من الله تعالى ببعض خلقه ، وليس هناك متشابه في نظر ابن حزم الظاهري غير هذه الأمور التي ذكرها ، فما عداها حكم لا ريب فيه.

وغير الظاهرية من العلماء يرون أن في القرآن متشابهاً، ويخوضون في بيانه خوضاً كبيراً، ولا يهمنا مما خاضوا فيه إلا كلامهم في التنزيل، وما تتصف به الذات العلية ، فقد ورد في القرآن الكريم ذكر الوجه مضافاً إلى الله جل جلاله ، في مثل قوله تعالى :

«*كُلُّ شَيْءٍ هَالِكٌ إِلَّا وَجْهٌ*»^(١).

وقوله تعالى : «*وَيَبْقَى وَجْهٌ رَبِّكَ ذُو الْجَلَالِ وَالْإِكْرَامِ*»^(٢).

[١] القصص ٨٨ . [٢] الرحمن ٢٧ .

وذكرت اليد مضافة إلى ذات الله تعالى ، في مثل قوله تعالى :

« يد الله فوق أيديهم » ^(١) .

وذكرت العين مضافة إلى الذات العلية في مثل قوله تعالى :

« ولتسنع على عيني » ^(٢) .

وذكر في نصوص القرآن الكريم أنه فوق العرش مثل قوله تعالى :

« الرحمن على العرش استوى » ^(٣) .

وذكر أنه سبحانه وتعالى في السماء ، فقال تعالى :

« أَمْنِتُم مِّن فِي السَّمَاوَاتِ أَن يَخْسِفَ بِكُمُ الْأَرْضَ » ، وقوله :

« أَمْ أَمْنِتُم مِّن فِي السَّمَاوَاتِ أَن يَرْسِلَ عَلَيْكُمْ حَاصِبًا » ^(٤) .

وقال تعالى في شأن عيسى عليه السلام :

« وَمَا قَتَلُوهُ يَقِينًا بَلْ رَفَعَهُ اللَّهُ إِلَيْهِ » ^(٥) .

إلى غير ذلك من العبارات التي تؤلم أن الله تعالى يكون منه ما يكون للحوادث وأن له وجهًا ويداً وعيناً ، وأنه فوق ، وفي مكان إلى آخر ذلك من الجوارح التي تكون للحوادث ، والتي تؤلم أن الذات العليمة مركبة مما ترکب منه أجزاء الإنسان . وهذا مناف للتزييه .

هذا هو المتشابه الذي قاله كثيرون من العلماء ، وسواء كان

[١] الفتح ١٠ . [٢] طه ٣٩ . [٣] طه ٥ .

[٤] الملك ١٦ - ١٧ . [٥] النساء ١٥٧ ، ١٥٨ .

هو المتشابه أم كان المتشابه أعم من ذلك ، وهنا نجد من العلماء من يقول إن ما ذكره الله سبحانه وتعالى في القرآن ، وما ذكره عنه النبي صلى الله تعالى عليه يؤخذ كما هو من غير تأويل ولا تفسير بل يؤخذ باللفظ ، ومن هؤلاء طائفة من الحنابلة ، وقد تشدد في الأخذ بنظرهم ابن تيمية ، وادعى أن ذلك هو قول السلف الصالحة من الصحابة والتابعين ، ويقول في ذلك :

« ليس في كتاب الله تعالى ، ولا في سنة رسول الله صلى الله تعالى عليه وسلم ، ولا عن أحد من سلف الأمة ، ولا من الصحابة والتابعين ، ولا عن الأئمة الذين أدركوا زمان الأهواء والاختلاف حرف واحد يخالف ذلك لا نصاً ، ولا ظاهراً ، ولم يقل أحد منهم أنه تعالى ليس في السماء ، ولا أنه ليس على العرش ولا أنه في كل مكان ولا أن جميع الأمكنة بالنسبة إليه سواء ، ولا أنه لا داخل العالم ولا خارجه ، ولا متصل ولا منفصل ، ولا أنه لا تجوز الإشارة الحسية إليه ونحوها »^(١) .

هذا رأى الذين يأخذون بظواهر الألفاظ ، ولكنهم يقررون أن ذلك يكون من غير كيف ولا تشابه ، ولا يشبه ماعايه الحوادث فعلو الله تعالى وفوقيته ليست كفوقيتنا ، ويقول في ذلك :

[١] «الحمدية الكبرى»، ص ٤٢٠، ٤٢١، ٤٢٣ من مجموعة الرسائل.

« مذهب السلف بين التعطيل والتتليل ، فلا يثنون صفات الله تعالى بصفات خلقه ، ولا ينفون عنه ما وصف به نفسه ، أو وصفه به رسوله ، فيعطّلوا أسماء الحسنى وصفاته العليا ، يحرفون الكلم عن مواضعه ، ويحددون في أسماء الله وآياته »^(١) .

يقول ابن تيمية هذا مع بعض الخنابلة، ويقرر أن هذا مذهب السلف ، ويصر على روى من لا يقولون ذلك القول بأنهم معطّلون ينفون ما أثبته الله تعالى لنفسه ، وما أثبتته النبي ﷺ ، وقد يرمي من يخالفون قوله بالزيف والضلال .

ولكن وجدنا من الخنابلة من ينكّر أن يكون ذلك مذهب السلف ، ويستكّر قول الذين يزعمون ذلك ، ومن هؤلاء ابن الجوزي فقد أخذ عليهم أنهم سمو الإضافات صفات ، فاعتبروا الإستواء صفة وأنهم حملوا العبارات على ظاهرها ، وأنهم أثبتوا العقائد بأدلة غير قطعية ، وأخذ عليهم أنهم اعتبروا ذلك هو علم السلف ، فتبين أن علم السلف غير ذلك ، وإليك قوله – رضي الله عنه – ، وقد حصر أغلاطهم في سبعة مواضع :

الأول : أنهم سمو الأخبار صفات ، وإنما هي إضافات وليس كل مضاد صفة ، فإنه قال تعالى : « ونفخت فيه من روحه » وليس الله صفة تسمى الروح ، فقد ابتدع من سمي المضاد صفة .

[١] « العقيدة الحمدية السكري » ، ص ٢٤٩ .

والثاني - أنهم قالوا هذه الأحاديث من المتشابه الذي لا يعلم إلا الله تعالى . ثم قالوا نحملها على ظواهرها .

فواجِبًا ! لا يعلمه إلا الله تعالى أى ظاهر له ، ؟ وهل ظاهر الاستواء إلا القعود ؟ . وظاهر النزول إلا الانتقال ؟ .

والثالث - أنهم أثبتوا الله سبحانه وتعالى صفات بأخبار آحاد
صفات الحق جل جلاله لا تثبت إلا بما ثبتت به الذات من
أدلة قطعية .

والرابع - أنهم لم يفرقوا في الآيات.

بین خبر مشهور کقوله ﷺ

« ينزل الله تعالى إلى السماء الدنيا ». .

وین خبر لا یصح کقوله:

«رأيت ربي في أحسن صورة».

والخامس - أئمّهم لم يفرقوا بين حديث مرفوع إلى النبي ﷺ .
 وبين حديث موقوف على صحابي أو تابعي ، فاثبتوها بهذا
ما أثبتتوه بهذا .

والسادس - أنهم تأولوا بعض الألفاظ في موضع كقوله .
«من أتاني يعشى أتنيه هروبة » ، قالوا ضرب مثلاً للأنعام .
والسابع - أنهم جعلوا الأحاديث على مقتضى الحسن ، فقالوا :
ينزل بذاته ، وينتقل ويتحول بذاته .

ثُمَّ قَالُوا : لَا كَا نَعْقُل ، فَغَالَطُوا مِنْ يَسْمَع ، وَكَبَرُوا الْحَسْنَ
وَالْعُقْل ^(١).

ويسترسل ابن الجوزي فيرد هذه الأقوال، ويورد نسبتها إلى
السلف، ونسبتها إلى الإمام أحمد خاصة ويقول في ذلك :

رَأَيْتَ مِنْ أَصْحَابِنَا مَنْ تَكَلَّمَ فِي الْأَصْوَلِ بِمَا لَا يَصْلَحُ . . .
رَأَيْتَهُمْ قَدْ نَزَلُوا إِلَى مَرْتَبَةِ الْعَوَامِ ، فَخَمَلُوا الصِّفَاتَ عَلَى مَقْتَضِيِ
الْحَسْنَ ، سَمِعُوا أَنَّ اللَّهَ تَعَالَى خَلَقَ آدَمَ عَلَى صُورَتِهِ ، فَأَثْبَتُوا لَهُ صُورَةَ
وَجْهًا زَائِدًا عَلَى الْمَذَاتِ ، وَعَيْنَيْنِ وَفَاهَوْنَاتِ وَأَضْرَاسًا ، وَأَضْوَاءَ
الْوَجْهِ وَيَدِينِ وَأَصْبَاعِ ، وَكَفَافِ وَخَنْصَرَا وَإِبَاهَامَا ، وَصَدَرَا وَفَخْدَنَا
وَسَاقِينَ ، وَقَالُوا : مَا سَمِعْنَا بِذَكْرِ الرَّأْسِ .

وقد أخذوا بالظاهر في الأسماء والصفات، ولا دليل لهم في ذلك
من النقل ولا من العقل، ولم يلتفتوا إلى النصوص الصارفة عن
الظواهر إلى المعانى الواجبة لله تعالى، ولا إلغاء ما توجبه الظواهر
من سمات الحدث، ولم يقنعوا أن يقولوا صفة فعل، حتى قالوا :
إِنَّهَا صَفَةُ ذَاتٍ ، ثُمَّ لَمَّا أَثْبَتُوا أَنَّهَا صَفَاتٌ قَالُوا : لَا نَحْمِلُهَا عَلَى تَوْجِيهِ
الْلُّغَةِ ، مُثْلِّ يَدِ عَلَى نِعْمَةِ وَقْدَرَةِ ، وَمَجْيِئِ وَإِتِيَانِ عَلَى مَعْنَى بِرِّ وَلَطْفِ
وَلَا سَاقِ عَلَى شَدَّةِ ، بَلْ قَالُوا : نَحْمِلُهَا عَلَى ظَوَاهِرِهَا الْمُتَعَارِفَةِ ،
وَالظَّاهِرُ هُوَ الْمَعْهُودُ مِنْ نَعْوَتِ الْأَدْمَيْنِ ، وَالشَّيْءُ إِنَّمَا يَحْمِلُ عَلَى

[١] دفع شبه التشيه، من ٨ مجموعة الرسائل.

حقيقة إن أمكن ، فإن صرف صارف حمل على المجاز ، ثم يتحرجون من التشبيه ، ويأتفون من إضافته إليهم ، ويقولون : نحن أهل السنة وكلامهم صريح في التشبيه ، وقد تبعهم خلق من العوام وقد نصحت التابع والمتبوع .

وقلت لهم : يا أصحابنا أتتم أصحاب نقل واتباع ، وإمامكم الأكبر وهو أحمد بن حنبل - رحمة الله - تعالى يقول وهو تحت السياط : كيف أقول ما لم يقل ؟ فإذاً ياكم أن تتبدعوا في مذهبكم ما ليس منه ، قلتم في الأحاديث تحمل على ظاهرها ، فظاهر القدر الجارحة ، ومن ثم قال : استوى بذاته المقدسة ، فقد أجراه سبحانه مجرى الحسيات ، وينبغي ألا يحمل ما يثبت به الأصل ، وهو العقل ، فإذا به عرفنا الله تعالى وحكمنا له بالقدر ، فلو أنكم قلتم نقرأ الأحاديث ونسكت ما أنكر أحد عليكم ، وإنما حملكم إياه على الظاهر قبيح ، فلا تدخلوا في مذهب هذا الرجل السلفي الصالح ما ليس فيه .

هذا كلام ابن الجوزي وهو حنبل ، ونلاحظ أنه لم يوافق على ما يأتي :

(١) لم يوافق على أن مذهب السلف هو تفسير الألفاظ الواردة في القرآن والحديث ، الدالة بظاهرها على الجوارح كاليد والوجه والقدم على معانٍ لها ظاهرة ، بل صرفها إلى معانٍ مجازية ،

فاليد تطلق على النعمة والقدرة ، والوجه على الذات العلية ، ويعتبر ذلك مجازا مشهورا ، وقد صرف إليه صارف من العقل ، واستحالة ذلك على الذات العلية .

(ب) لم يوافق على أن تفسير هذه الألفاظ بظواهرها هو مذهب الإمام أحمد الذي يتبعونه ويدعون عليه في نظره ما لم يقل .

(ج) إنه بالبداهة يرى أن صرف الألفاظ إلى ظواهرها يؤدى إلى الحكم بأنه محسوس وأنه جسم للأجسام .

(د) ولا يرى أن ذلك التفسير هو التفويف ، إنما التفويف هو الوقوف عند النص لا يحاول أن يتعرف المراد منه لأن الذي يفسره تفسيرا حسيا لا يفوض ، بل إنه يفسر ، وإن كان لا يتوول .

(هـ) ويرى أنهم بادعائهم أن الله يداً ليست كأيدينا ، ووجها ليس كوجهنا ، وعينا ليست كعيوننا ، إنما يخرج اللفظ عن ظاهره لأن ظواهر الألفاظ في دلالتها على الأيدي المحسوسة ، والعين المحسوسة ، فصرفها من المحسوس إلى غيره تأويل وتفسير .

ونتهى من هذا إلى أن ابن الجوزي يرى أنه إذا أطلقت هذه الألفاظ على غير المعانى المحسوسة سواء كانت المعانى معلومة أم كانت مجهولة ، فإنها قد استعملت في غير ظاهرها ولا تكون مستعملة في ظاهرها .

وإن ابن الجوزي بهذا ينفي أن يكون مذهب السلف هو الأخذ بظواهر الألفاظ ، ولكن ابن تيمية ومن هج منها جه يرون أن ذلك هو مذهب السلف ، وذلك لأنه يرى أن العبارات المروية عن الأئمة الأعلام هي إلى التقويض أقرب منها إلى التفسير ، فالمأمور يروى عنه أنه قال في قوله تعالى :

«الرَّحْمَنُ عَلَى الْعَرْشِ اسْتَوَى»^(١).

«الاستواء معلوم ، والكيف مجهول ، والإيمان به واجب ، والسؤال عنه بدعة».

وهذه الكلمة تدل على التوقف ، وأنه يرى الأخذ بكون الاستواء معلوما ولكن الكيف هو المجهول .

وقد روى عن الإمام أحمد أنه لما سُئل عن أحاديث النزول والرؤية ووضع القدم ، قال :

«نؤمن بها ولا نكيف».

ولقد روى الخليل في سنده عن الإمام أحمد أنهم سأله عن الاستواء فقال :

«استوى على العرش كيف شاء ، وكما شاء وبلا حد ولا صفة يبلغها وأصف».

وهذا بلا شك تقويض وتزييه ، ولكن ليس فيه تخريج للفظ على الظاهر ، ولا غير الظاهر .

[١] طه - ٥ .

وروى أن الإمام أحمد : فسر بالمجاز ، فقد روى حنبل ابن أخ الإمام أحمد أنه سمعه يقول :

« احتجوا على يوم المعاشرة ، فقالوا : تجسّسوا سورة البقرة ، وتجسّسوا سورة تبارك !! قال قلت لهم : « إنما هو التواب قال الله جل ذكره : « وجاء ربك والملك صفاً صفاً » وإنما تأثر قدرته ». »

وهذا بلا ريب تفسير يجيئ ب المجاز المذف و هو ظاهر .

ولقد ذكر ابن حزم الظاهري في الفصل أن الإمام بن حنبل قال في قوله تعالى : « وجاء ربك » إنما معناه ، وجاء أمر ربك .

وفي الحق أن بعض السلف توافقوا ولم يفسروا لا بالظاهر ولا بالمؤول ، وهذا ينطبق على قراءة الوقف في قوله تعالى :

« وما يعلم تأويلاه إلا الله » ^(١) .

ويكون قوله تعالى : من بعد ذلك .

« والراسخون في العلم يقولون آمنا به ... » ^(٢) .

يطلقون الإيمان إطلاقاً ، وينفونه تقوضاً .

وبعض السلف كانوا يفسرون بالمجاز المشهور الواضح ، وهو إطلاق اليد بمعنى القدرة أو النعمة ونحو ذلك ، ولا يعد ذلك تأويلاً ، بل هو تفسير ، لأن التأويل لا يمكن باستعمال المجاز

[١] آل عمران ٧ .

الشهر ، إذ الاستعمال في المجاز الشهور أخذ للفظ بظاهره ،
لا بما وراء الظاهر .

ولقد قرر سعد الدين التفتازاني أنه إذا كان النص لا يحتمل
إلا مجازاً واحداً وجوب الأخذ به ، لأن ذلك يكاد يكون هو
المتباذر ، إذ تعين المعنى المجازي .

ويظهر أنه يرجح مسالك التفسير ، فقد قال في «شرح المقاصد»
«ومنها ما ورد به ظاهر الشرع وامتنع حله على معانيه الحقيقةية
مثل الاستواء — في قوله تعالى :
«الرحمن على العرش استوى»^(١) .

واليد في قوله تعالى : «يد الله فوق أيديهم»^(٢) .
والعين في قوله تعالى : «ولتصنعن على عيني»^(٣) .
وقوله تعالى : «تجرى بأعيننا»^(٤) .

عند الجمهور إنها مجازات :
ف والاستواء مجاز عن الاستيلاء ، وتصوير لعظمة الله تعالى .

واليد مجاز عن القدرة .
والوجه عن الوجود .
والعين عن البصر .

[٢] الفتح ١٠ .

[٤] القمر ١٤ .

[١] طه ٥ .

[٣] طه ٢٩ .

ومعنى تجربى بأعيننا أنها تجرى بالمكان المحوط بالكلاء
والعنابة والحفظ والرعاية ، يقال فلان برأى من الملك وسمع ،
إذا كان بحيث تحوطه عنایته ، وتكلته رعايته .

«وفي كلام المحققين من علماء البيان أذ قولنا : الاستواء المجاز
عن الاستيلاء ، واليد واليمين عن القدرة ، والعين عن البصر ، ونحو
ذلك ، إنما هو لغو وهم التشبيه والتجسيم ، فهى تفخيمات وتصورات
للمعنى العقلي » .

هذا موقف العلماء من رأى السلف ، وبيان رأى الخلف .

والغزالى يتوجه إلى أن رأى السلف هو التفسير بالمجاز ولا يعتبر
ذلك إخراجاً للفظ عن معناه الظاهر ، بل إن رضى الله عنه يميل إلى
أن الظاهر هو هذا المجاز الواضح ، وقد قال رضى الله تعالى عنه
في كتابه « إلحاد العوام عن علم الكلام » :

« حقيقة مذهب السلف وهو الحق عندنا أن كل من بلغه
حديث من هذه الأحاديث من عوام الخلق يجب عليه سبعة أمور :
القدس ، ثم التصديق ، ثم الاعتراف بالعجز ، ثم السكوت ، ثم
الإمساك ، ثم الکف ، ثم التسليم :

أما القدس : فأعني به تنزيه الرب تعالى عن الجسمية وتوابعها
وأما التصديق : فهو الإيمان بما قاله ، وأن ما ذكره حق ، وهو
فيما قاله صادق ، وأنه حق على الوجه الذى قاله وأراده .

وأما الاعتراف بالعجز : فهو يقر بأن معرفة مراده ليست على قدر طاقته ، وأن ذلك ليس من شأنه وحرفته .

وأما السكوت : فألا يسأل عن معناه ولا يخوض فيه ، ويلعلم أن سؤاله عنه بدعة ، وأنه في خوضه فيه مخاطر بدينه .

وأما الإمساك : فألا يتصرف في الألفاظ بالتصريف والتبدل بلغة أخرى والزيادة فيه والنقص منه ، والجمع والتفريق ، بل لا ينطق إلا بذلك اللفظ ، وعلى ذلك الوجه من الإيراد والإعراب والتصريف والصيغة .

وأما الكف فأنا يكفي باطنه عن البحث والتفكير فيه .
وأما التسليم لأهله : فألا يعتقد أن ذلك إن خفي عليه لعجزه فقد خفي على رسول الله صلى الله تعالى عليه وسلم ، أو على الأنبياء أو على الصديقين والأولياء .

فهذه سبع وظائف اعتقد السلف وجوبها على كل العوام ، لا ينبغي أن يظن بالسلف الخلاف في شيء منها » .

ثم يفصل القول في التقديس عند السلف رضى الله عنهم ، فيقول : « التقديس معناه أنه إذا سمع (اليد) و (الأصبع) و قوله صلى الله تعالى عليه وسلم ، أن الله غمز آدم بيده ، وأن قلب المؤمن يبن أصبعين ، فينبغي أن يعلم أن اليدين تطلق على معنيين :

(أحد هما) هو الوضع الأصلي ، وهو عضو مركب من لحم وعظم وعصب ، واللحم والعظم والعصب جسم مخصوص ، وصفات مخصوصة ، وأعني بالجسم عبارة عن مقدار له طول وعرض وعمق يمنع غيره من أن يوجد بحيث هو إلا لأن يتنحى عن ذلك المكان .
(وثانيهما) قد يستعار هذا الفظ أعني اليد لمعنى آخر ليس ذلك المعنى بجسم أصلا ، كما يقال : البلدة في يد الأمير ، فإن ذلك مفهوم وإن كان الأمير مقطوع اليد مثلا .

فعل العami ، وغير العامي أن يتتحقق قطعا ويقينا أن الرسول لم يرد بذلك جسما هو عضو مركب من لحم ودم وعظم ، وإن ذلك في حق الله تعالى محال ، وهو عنه مقدس ، فإن خطر بباله أن الله تعالى جسم مركب من أعضاء فهو عابد صنم ، فإن كل جسم مخلوق ، وعبادة المخلوق كفر ، وعبادة الصنم كانت كفرا لا أنه مخلوق ، فمن عبد جسما فهو كافر بإجماع الأئمة : السلف منهم والخلف . . . ومن نفي الجسمية عنه وعن يده وإصبعه فقد نفي العضوية واللحم والعصب ، وقدس الرب جل جلاله عما يوجب الحدوث ، فيعتقد بعده أنه معنى من المعنى ، ليس بجسم ، ولا عرض في جسم ، يليق بذلك المعنى بالله تعالى ، فإن كان لا يدرى ذلك ، ولا يفهم كنه حقيقته ، فليس عليه في ذلك تكليف أصلا لمعرفة تأويلا ، ومعناه ليس بواجب عليه ، بل واجب عليه ألا يخوض ، كما سيأتي :

ومثال آخر إذا سمع الصورة في قوله عليه السلام :

« إِنَّ اللَّهَ خَلَقَ آدَمَ عَلَى صُورَتِهِ » .

وقوله :

« إِنِّي رَأَيْتُ رَبِّي فِي أَحْسَنِ صُورَةٍ » .

فينبغي أن يعلم أن الصورة اسم مشترك قد يطلق ويراد به الهيئة الحاصلة في أجسام مؤلفة مرتبة ترتيباً مخصوصاً، مثل الأنف والعين والفم والخد، وهي أجسام، وهي لحوم وعظام، وقد يطلق ويراد به ما ليس بجسم ولا هيئه في جسم، ولا هو ترتيب في أجسام، كقولك عرفت صورته، وما يحرى مجراه فليتحقق كل مؤمن أن الصورة في حق الله لم تطلق لإرادة المعنى الأول الذي هو جسمى لحمى وعظمى من أنف وفم وخد، فإن جمیع ذلك أجسام، وخلق الأجسام والهیئات كالماء منها عن مشابهتها أو صفاتها، وإذا علم هذا يقينا فهو مؤمن، فإن خطر له أنه إن لم يرد هذا المعنى فما الذي أراد؟ فينبغي أن يعلم أن ذلك لم يؤمر به، بل أمر بالآلا يخوض فيه، فإنه ليس على قدر طاقته، لكنه ينبغي أن يعتقد أنه أريد به معنى يليق بجلالته وعظمته مما ليس بجسم ولا عرض في جسم.

ومثال آخر إذا قرع مسمعه التزول في قوله وَسَبَّابَ اللَّهَ :

« ينزل الله تعالى في كل ليلة إلى السماء الدنيا » .

فالواجب عليه أن يعلم أن النزول اسم مشترك قد يطلق إطلاقاً يقتصر إلى ثلاثة أجسام : جسم عال هو مكان لساكته ، وجسم سافل ، وجسم لمتنقل من العالى إلى السافل ، فإن كان من أسفل إلى علو سمي صعوداً ، وعروجاً ورقياً ، وإن كان من علو إلى أسفل سمي نزواً وهبوطاً ، وقد يطلق على معنى آخر ولا يقتصر إلى تقدير انتقال وحركة في جسم ، كما قال تعالى :

« وأزل لكم من الأنعام عانية أزواج » .

وما رؤى البعير والبقر نازلة من السماء بالانتقال ، بل هي مخلوقة في الأرحام ، والإزالتا معنى لا محالة كما قال الشافعى رضى الله عنه : « دخلت مصر فلم يفهموا كلامي ، فنزلت ، ثم نزلت » فلم يرد انتقال جسده إلى أسفل . فتحقق المؤمن قطعاً أن النزول في حق الله تعالى ليس بالمعنى الأول ، وهو انتقال شخصى وجسدى من علو إلى أسفل ، فإن الشخص والجسد أحاسيم ، والرب جل جلاله ليس بجسم ، فان خطر له أنه إن لم يرد هذا فما الذي أراده؟ فيقال له : فأنت إذا عجزت عن فهم نزول البعير من السماء فأنت عن فهم نزول الله تعالى أعجز ، فليس هذا بعشك فادرجي ، اشتغل بعبادتك أو حرفتك واسكت ، وأعلم أنه أريد به معنى من المعانى

التي يجوز أن تراد بالنزول في لغة العرب ، ويليق ذلك المعنى بجلال الله تعالى وعظمته .

ومثال آخر إذا سمع لفظ الفوق في قوله تعالى :
« وهو القاهر فوق عباده » .

وفي قوله تعالى :

« يخالفون ربهم من فوقهم » .

فليعلم أن الفوق اسم مشترك يعنيين :

إحدهما نسبة جسم إلى جسم بأن يكون أحدهما أعلى ، والآخر أصل ، يعني أن الأعلى من جانب رأس الأسفل ،

وقد يطلق لفظية الرتبة ، وبهذا المعنى يقال : الخليفة فوق السلطان ، والسلطان فوق الوزير ، وكما يقال : العلم فوق العلم ، والأول يستدعي جسماً ينسب إلى جسم ، والثاني لا يستدعيه .

فليعتقد المؤمن قطعاً أن الأول غير مراد ، وأنه على الله تعالى محال ، فإنه لوازم الأجسام ، أو لوازم أعراض الأجسام ، وإذا عرف تقي الحال فليعرف لماذا أطلق ، وماذا يريد ؟ فقس على ما ذكرناه ما لم نذكره ^(١) .

وزرى أن الغزالي لا يرى أن السلف فوضوا تفويضاً مطلقاً إبتداء ، ولا فسروا الألفاظ بظواهرها ، بل إنه بين المعانى المستحبطة على الله تعالى

[١] « الجامع العوام عن علم الكلام » من ٤ ، ٥ ، ٧٦٦ .

التي تتنافى مع التقديس وتبزّيه الذات العلية عن مشابهة المحوادث ، ويمنع العامي الذي تخفي عليه المعانى المجازية من أن يخوض ، ولكن يفتح الباب لذوى الأفهام ، ويقرر أن هذه المعانى إذا خفيت على العامي ، أو دقت عن مداركه ، فإنها لا تخفي على الرسول ولا سائر الأنبياء ولا الصدّيقين أى أهل المعرفة والإدراك الصحيح ، ويقرب المعانى التي تتفق مع التقديس تقريباً يدركه طلاب الحقيقة .

وإذا كان ابن الجوزى قد نوى أن يكون مذهب السلف هو التفسير بظواهر الألفاظ ، تفسيراً لا يتافق مع التشبيه فالغزالى قد قرر أن السلف فهموا المعانى المجازية ، وقرار الذين لا يفهمون هذه المعانى التزويرية عليهم أن يفوضوا ولا يخوضوا ، وقال لهم : « ليس هذا بعشك فادرجي » .

وبهذا يكون قد قسم الناس قسمين :

قسم يدرك ويفهم .

وقسم يسر عليه أن يدرك ويفهم الأمور على حقيقتها . وهذا يكتفى الغزالى منه بنفي المعانى المشبهة غير المزهه ، ثم يمنعه من بعد ذلك من الخوض ، وكأنه يعتبر بذلك من علم المخاصمة ، وليس من علم العامة الذى لا يسع مسلماً أن يجهله ، كما قرر الشافعى .

وإن ذلك النظر بلا ريب نظر سليم ، لا مجال لرفضه ، ولكن قد يقول قائل : إن مؤدى كلامك أن الراسخين في العلم هم الذين

يفسرون ، ويؤولون هذه المعانٰي تأويلاً يتفق مع التزيم ، وهذا يتفق مع قراءة الوصل في قوله تعالى :

« وما يعلم تأويلاً إِلَّا اللَّهُ وَالرَّاسِخُونَ فِي الْعِلْمِ » ^(١).

من غير وقوف عند لفظ الجلالة . ولكن على قراءة الوقف عند لفظ الجلالة لا يستقيم المعنى ، لأن المعنى أَن يكُون العالم بهذا التشابه هو الله وحده ، وهذا التفسير يجعل للراسخين علماً.

ونقول في الجواب عن ذلك : إن المتشابه ليس مقصوراً على الألفاظ التي توحّم التشبيه أو ليس المراد من التأويل هو التفسير ، بل المراد به على قراءة الوقف عند لفظ الجلالة معرفة المال ، ولا يعرف المال يوم القيمة إِلَّا اللَّهُ تَعَالَى ، فهو وحده علام الغيوب ، وقد قال تعالى :

« هَلْ يَنْظَرُونَ إِلَّا تَأْوِيلَهُ ، يَوْمَ يَأْتِي تَأْوِيلَهُ يَقُولُ الَّذِينَ نَسُوهُ مِنْ قَبْلِهِ مَا كَانُوا يَفْتَرُونَ » ^(٢).

هذا نظر العلماء في العبارات التي وردت في القرآن والسنة توحّم التشبيه والذى ينتهي إليه النظر هو ما يأتي :

[١] آل عمران ٧ . [٢] الأعراف ٥٢ .

أولاً : اتفاق العلماء على أن الله تعالى مُنْزَه عن أن يكون متصفًا بما تتصف الحوادث به ، فليس لديه يد كأيدي الناس ولا عين كعيونهم ولا وجه كوجوههم .

ثانياً : اتفاق العلماء على أن العامة لا يصح أن يخوضوا في تأويل هذه الآيات ولا تفسيرها ، ولكن عليهم أن يؤمنوا بأن الله تعالى مُنْزَه عن أن يكون له ما يشبه الآدميين وسائر الحوادث ، ولكن المعنى المجازى ليس عليهم أن يطلبوا لأنه ليس إلا من علم الخاصة الذى لا يطالب به العامة ، ولا يطالب به إلا من يطيق إدراكه ، ويكتفى من العامى للتزييه الإجمالي .

ثالثاً : أنتأزى أن السلف لم يفسروا بظواهر الألفاظ ، فلم يقولوا إن الله يدا لا نعلمها ، ولا إن الله عينا لا نعلمها ، ونظرنا في ذلك مستمد من كلام ابن الجوزى والغزالى ، وأن بعضهم كان يفسر هذه الألفاظ بما يتفق مع التزييه ، ونستبعد أن يكون مثل على بن أبي طالب وأبي بكر وعمرو ابن عباس ، وغيرهم من علمية العلماء يفهمون من قوله تعالى : « يد الله فوق أيديهم » أن الله يدا .

وخلالصة القول : أن وحدانية الذات الإلهية وعدم مشابهتها للحوادث ركن من أركان الوحدانية لا يسع مسلمًا أن يجهله ، ولا يعتبر موحدًا من لا يؤمن به .

الوحدانية في الخلق والتكون

الله سبحانه وتعالى خالق كل شيء فهو الذي خلق السموات والأرض وما بينهما ولقد جاءت الآيات القرآنية الكثيرة مبينة أنه سبحانه وتعالى هو الذي خلق كل شيء وأحسن خلقه ، وأنه بدبر السموات والأرض ، أبدعها على غير مثال سبق ، وأنه سبحانه وتعالى المنفرد بالخلق والتكون والإنشاء ، وأنه يقتضي ذلك يستحق وحده العبادة من غير شريك له ، واقرأ قوله تعالى :

« أَمْنَ خَلْقَ السَّمَاوَاتِ وَالْأَرْضِ وَأَنْزَلَ لَكُمْ مِنَ السَّمَاءِ مَا شَاءَ فَأَنْبَتَنَا بِهِ حَدَائِقَ ذَاتِ بَهْجَةٍ مَا كَانَ لَكُمْ أَنْ تَنْبِتُوا شَجَرَهَا إِلَّا مَعَ اللَّهِ ، بَلْ هُمْ قَوْمٌ يَعْدَلُونَ ، أَمْنَ جَعْلَ الْأَرْضَ قَرَارًا ، وَجَعْلَ خَلَاطَهَا أَهَارًا ، وَجَعْلَ لَهَا رَوَاسِيٌّ وَجَعْلَ بَيْنَ الْبَحْرَيْنِ حَاجَزًا إِلَّا مَعَ اللَّهِ بَلْ أَكْثَرُهُمْ لَا يَعْلَمُونَ ، أَمْنَ يَحِبُّ الْمُضْطَرُ إِذَا دَعَاهُ ، وَيَكْشِفُ السَّوْءَ ، وَيَجْعَلُكُمْ خَلَفَاءَ الْأَرْضِ إِلَّا مَعَ اللَّهِ قَلِيلًا مَا تَذَكَّرُونَ ، أَمْنَ يَهْدِيَكُمْ فِي ظُلُمَاتِ الْبَرِّ وَالْبَحْرِ وَمَنْ يَرْسِلُ الرِّياحَ بَشَرًا بَيْنَ يَدِي رَحْمَتِهِ إِلَّا مَعَ اللَّهِ تَعَالَى اللَّهُ عَمَّا يَشْرِكُونَ ، أَمْنَ يَبْدِأُ الْخَلْقَ مِمَّ يَعِيدُهُ وَمَنْ يَرْزُقُكُمْ مِنَ السَّمَاءِ وَالْأَرْضِ إِلَّا مَعَ اللَّهِ ، قُلْ هَاتُوا بِرَهَانَكُمْ إِنْ كُنْتُمْ صَادِقِينَ ، قُلْ لَا يَعْلَمُ مَنْ فِي السَّمَاوَاتِ وَالْأَرْضِ غَيْبٌ إِلَّا اللَّهُ ، وَمَا يَشْعُرُونَ أَيَّانَ يَبْعَثُونَ » ^(١).

[١] التل - ٦٠

وزرى منْ هذا النص الـكريم أَنَّ اللَّهَ سُبْحَانَهُ وَتَعَالَى هُوَ
وَحْدَهُ الْمَنْشِئُ لِلْكَوْنِ وَمَا فِيهِ، وَأَنَّهُ الْمَدْبُرُ لَهُ، وَأَنَّهُ وَحْدَهُ الَّذِي
يَعْلَمُ غَيْبَهُ وَظَاهِرَهُ، وَأَنَّهُ سُبْحَانَهُ حَلَّ هَذَا الْكَوْنُ مَسْخَرًا لِنَعْمَلِ
بَنِي الْإِنْسَانِ بِإِرَادَتِهِ سُبْحَانَهُ وَتَعَالَى، وَأَنَّهُ سُبْحَانَهُ وَتَعَالَى هُوَ الَّذِي
يَنْجِي بَعْضَ خَلْقَهُ مِنْ بَعْضِ مَا خَلَقَ، وَأَنَّهُ سُبْحَانَهُ وَتَعَالَى هُوَ
الَّذِي يَمْسِكُ السَّمَاوَاتِ وَالْأَرْضَ أَنْ تَزُولاً، وَلَئِنْ زَالَتَا إِنْ أَمْسِكُهُمَا
مِنْ أَحَدٍ مِنْ بَعْدِهِ، سُبْحَانَهُ وَتَعَالَى، هُوَ عَلَى كُلِّ شَيْءٍ قَدِيرٌ،
وَلَا قَادِرٌ فِي هَذَا الْوُجُودِ قَدْرَةً مُطْلَقَةً عَلَى الْكَوْنِ وَمَا فِيهِ سَوَاءٌ،
تَعَالَى اللَّهُ عَلَوْا كَبِيرًا.

ولقد ذكر سبحانه وتعالي في القرآن الكريم أن الخالق غير
المخلوق ، كما ذكرنا من قبل في وحدة الذات والصفات ، وذكر أن
نظام الكون وسيره على هذا التكوين البديع بعيد عن الفساد
لا يمكن أن يكون إلا عن واحد أحد فرد صمد ، ولو تعدد
المنشئ لكان الفساد ، أو احتمال الفساد ، ولذا قال سبحانه وتعالي :
« لو كان فيما آلهة إلا الله لفسدتا فسبحان الله رب العرش
عما يصفون »^(١).

[١] الأنبياء . ٤٢

وإذا كان العالم يسير على ذلك النظام المحكم الذي كان فيه كل شيء يقدر، فإنه لا يعتريه الفساد إلا بإرادة منشئه، ولا يمكن إلا أن يكون المنشيء واحداً، ذاته غير ذات خلقه، ولا يشابه أحد من خلقه لأن الفساد غير محتمل إلا بإرادة من كون وأنساً، والله تعالى لا يريد الفساد.

وأنه قد ترتب على وحدة المنشيء وهو الله تعالى، وأنه الخالق له، ألا يكون أحد من خلقه له صلة به غير صلة المخلوق بالخالق في وجوده وحياته، ولذا قال تعالى :

«بَدِيعُ السَّمَاوَاتِ وَالْأَرْضِ أَنَّى يَكُونُ لَهُ وَلَدٌ وَلَمْ تَكُنْ لَهُ صَاحِبَةٌ
وَخَلَقَ كُلَّ شَيْءٍ، وَهُوَ بِكُلِّ شَيْءٍ عَلِيمٌ، ذَلِكُمُ اللَّهُ رَبُّكُمْ لَا إِلَهَ إِلَّا
هُوَ خَالِقُ كُلِّ شَيْءٍ فَاعْبُدُوهُ وَهُوَ عَلَى كُلِّ شَيْءٍ وَكَفِيلٌ، لَا تَدْرِكُهُ
الْأَبْصَارُ، وَهُوَ يَدْرِكُ الْأَبْصَارَ، وَهُوَ الْأَطِيفُ الْخَبِيرُ، قَدْ جَاءَكُمْ
بِصَّارٌ مِّنْ رَبِّكُمْ، فَنَّ أَبْصَرَ فَلَنْفَسَهُ، وَمِنْ عَمَى فَعَلَيْهَا، وَمَا أَنَا
عَلَيْكُمْ بِحَقِيقَةٍ»^(١).

وأن الله سبحانه وتعالى خلق الأشياء، وقدر لها كل ما يقع، وكل ما يكون، وما لا يكون، فكل شيء بتقديره سبحانه، فإنه

[١] الأنعام ١٠٤-١٠١.

هو المريد إرادة مطلقة ولا إرادة مطلقة لغيره في هذا الكون ،
ولا يمكن أن يقع في ملكه مالا يريد ، فكل شيء بقضاء منه
سبحانه و بتقديره ، فالإنسان وما ملكت يداه ، وما يستطيع أن
يفعل ، كل ذلك تحت سلطان الله تعالى ، وفي تقادره .

«أَلَا يَعْلَمُ مِنْ خَلْقِهِ وَهُوَ الظَّفِيفُ الْخَبِيرُ» ^(١).

«إِنَّمَا إِلَهُكُمُ اللَّهُ الَّذِي لَا إِلَهَ إِلَّا هُوَ وَسِعَ كُلَّ شَيْءٍ عِلْمًا» ^(٢).

وأن الله سبحانه وتعالى هو الذي يكلف العباد، ويرسل الرسل،
وهو الذي يعاقب ويحاسب ويثيب يوم القيمة .

وهنا يثور أمر قد أثاره المشركون من قبل ، وأثاره أهل
الديانات القدิمة ، وأثاره الفلاسفة ، ودخلوا بسببه في جدل طويل
واتاجه ضئيل ، وهو : كيف يكون الله تعالى خالق كل شيء
ومنها ما يفعله الإنسان ، ثم يحاسبه على ما يفعل إن خيراً فخير ، ثم
إذا كان كل ما في الوجود بقضاء وقدر ، فلماذا كانت المؤاخذة ؟

لقد اندفع العلماء في هذه الحومة من الجدل ، وتبينت أقوالهم
واختلفوا ، وكان اختلافهم في أمر فيه متسعا للخلاف ، ولم يكن
في أمر معروف من الدين بالضرورة ، إنما كان خلافا فلسفيا على

[١] الملك ١٤ . [٢] ط ٩٨ .

هامش الاعتقاد وليس في لبه ، وهو على أي حال اختلاف يفضل الساري فيه ، ولا يجد علما من أعلام المداية ينتهي عنده .

ولقد أمر النبي ﷺ بالإيمان بالقدر خيره وشره ، وقال عليه السلام فيما رواه البخاري : « كل شيء بقضاء وقدر ، حتى العجز والكيس » .

وكان الصحابة يؤمّنون بقدرة الله تعالى ، وبأنه خالق كل شيء ، ويؤمّنون بالقدر ، ولا يخوضون فيه ، بل إذا جاء القدر أمسكوا به لكن الذين يريدون أن يشيروا الحيرة الفكرية بين المسلمين كانوا يشيرونه ، ولا يزالون يشيرون الكلام في القضاء والقدر ، وصلته بالتكليفات والثواب والعقاب ، ولقد سأله بعض الناس الإمام علي بن أبي طالب رضي الله عنه وكرم الله وجهه : عن القضاء والقدر ، وصلته بالجزاء فأجابه على بما يزيل الشبهة من غير خوض ، ثم ختم كلامه بقوله : « إن الله أمر تخيرا ، ونهى تحذيرا ، وكلف تيسيرا ، ولم يعص مغلوبا ، ولم يرسل الرسل إلى خلقه عينا ، ولم يخلق السموات والأرض وما بينهما باطلًا ذلك ظن الذين كفروا فويل للذين كفروا من النار ». ولقد قال الإمام أبو حنيفة رضي الله تبارك وتعالى عنه في القدر : « هذه مسألة قد استعصت على الناس ، فأنى يطيقونها ، هذه مسألة مقللة قد ضلل مفتاحها ، فإن وجد مفتاحها علم ما فيها ،

ولم يفتح إلا مخبر من الله تعالى يأتي بما عنده ويأتيه ببيانه وبرهان
وقد قال القوم من أهل الجدل في هذه المسألة : « أما علمتم أن الناظر
في القدر كالناظر في شعاع الشمس كلما ازداد نظراً ازداد حيرة » .

وإن الذي يستخلص من كلام إمام الهدى على بن أبي طالب
الذي نقلناه آنفًا أن علينا أن نطيع الله تعالى فيما أمرنا به وأن نجتنب
ما نهانا عنه ، وحسبنا في ذلك أننا نعلم ونحسن ونشرع بأننا مختارون
فيما نفعل ، وأننا في استطاعتنا أن نفعل ، وألا نفعل ، وأنه يمكنني
ذلك لنشرع بما يجب علينا ، وما لا يصح لنا ، إن الاشتغال عن ذلك
بتعرف أمر مغلق ، قد ضاع مفتاحه لا يجد فتيلًا .

ولقد قال في ذلك الإمام الصادق رضي الله عنه :

« إن الله تعالى أراد بنا شيئاً ، وأراد منها شيئاً ، فما أراده بنا
طواه عنا ، وما أراده منها أظهره لنا ، فما بالنا نشتعل بما أراده
بنا بما أراده منها ».

فهو رضي الله عنه يندد بالذين ينصرفون عن التكليف إلى
الكلام فيما كتبه الله علينا من خير أو شر ، وإن العصاة هم الذين
يبررون عصيانهم بما كتبه الله تعالى ، ومنهم الذين يثيرون هذه
القضية ، ليضعفوا العزائم عن العمل .

ولقد ذكر القرن الكريم أن المشركين قد احتجوا على عبادتهم
الأوثان بأن الله تعالى ، لو شاء ألا يعبدوها ما عبدوها ، ورد الله

تعالى عليهم قولهم بأنهم ما علموا مشيئة الله فيهم ، وأشركوا الأجلها
وإليك كلام الله تعالى :

« سِيَقُولُ الَّذِينَ أَشْرَكُوا ، لَوْ شَاءَ اللَّهُ مَا أَشْرَكْنَا وَلَا آبَاؤُنَا^١
وَلَا حَرَمَنَا مِنْ شَيْءٍ ، كَذَلِكَ كَذَبُ الَّذِينَ مِنْ قَبْلِهِمْ حَتَّىٰ ذَاقُوا
بَأْسَنَا ، قُلْ هَلْ عِنْدَكُمْ مِنْ عِلْمٍ فَتُخْرِجُوهُ لَنَا إِنْ تَتَّبِعُونَ إِلَّا الظُّنُونُ ،
وَإِنْ أَتْمُمْ إِلَّا تُخْرِصُونَ ، قُلْ فَلَلَّهِ الْحَجَةُ الْبَالِغَةُ ، فَلَوْ شَاءَ لَهُ دَائِرَةٌ
أَجْمَعِينَ » (١) .

ونرى من هذا أن المشركين والمكذبين جميعاً يستندون
ما يفعلونه إلى الله تعالى على أساس أن الله تعالى لو شاء ألا يفعلوه
ما فعلوه وأن الحجة القائمة عليهم أنه لاحجة عندهم على أن الله تعالى
أراد لهم ذلك، ويؤكده سبحانه أنه مشيئة الله تعالى هي الغالبة القاهرة
« ولو شاء لهداكم أجمعين » ولكن ذلك لا يلقي عنكم التبعية .

وبذلك يتبيّن أن العقيدة الإسلامية في هذه القضية تقوم على
أساس : أن الله تعالى خالق كل شيء، وأن الله تعالى فعال لما يريد،
 وأنه لا يمكن أن يقع في ملكه إلا ما يشاءه ، ولا مشيئة في
تسخير هذا الوجود لسواه، ولكن ذلك لا يمنع أن العبد مسئول
عما يفعل ، ومجزى بما يفعل إن خيراً خيراً، وإن شرًا فشر ، وأنه
الحاكم العدل اللطيف الخبير ، وأنه سبحانه كاف كل التكليفات

[١] الأئمَّةُ ، ١٤٨ ، ١٤٩ .

والعبد مختار بالقدر الذى يتحمل به تبعة ما يفعل ، وهو يحس
بأنه يفعل ما يفعل من يد اختارا .

هذا ما تقرره النصوص القرآنية ، وما وضحته الأحاديث النبوية ،
وهو مالا يصح لمسلم أن يجهله ، وعلى ذلك تكون الفلسفة التى تشار
حول الجبر والاختيار ، واختلاف علماء الكلام حولها من قبل
التفسيرات التى على هامش العقيدة ، وليس من لها وهذا
الاختلاف فى التفسير أو فى التعليل لا يؤثر في الاعتقاد ، وما يخالف
الأصول القرآنية منه يكون باطلًا لا شك فيه ، ويكون كالاحتجاج
العصاة في معاصيهم بالقضاء والقدر .

فإذا كان الجهة يقولون بالجبر . والمعزلة يقولون بقدرة العبد
التي يتحمل بها المسئولية ، والأشاعرة يقولون إن الخلق لله تعالى ،
والكسب للعبد ، والماتريدية يريدون مرتبة وسطاً بين القدرة
والجبر ، وهي الاستطاعة ، فكل هذه تفسيرات وتعليقات
والاختلاف فيها لا يمس أصل الاعتقاد .

ونلخص في هذا المقام ما جاء به القرآن ، وهو يتبيّن فيما يأتي :

١ - إنه يجب الاعتقاد بأن الله تعالى خالق كل شيء
 وأنه لا يشاركه في خلق الأشياء وتدبير الكون أحد من خلقه ،

وأنه لا ينزع إرادته المنشئة المكونة أحد ، وأنه لا يقع في الْكَوْن
ما لا يريد . فإنه سبحانه وتعالى فعال لما يريد ، وأن العبد
وقدرته واستطاعته و اختياره كـه مخلوق لـه سبحانه وتعالى ،
كما قال سبحانه : « وَاللَّهُ خَلَقَكُمْ وَمَا تَعْمَلُونَ » ^(١) .

٢ — إِنَّ اللَّهَ تَعَالَى عَدْلٌ حَكِيمٌ لَا يُؤَاخِذُ الْعِبَادَ إِلَّا وَلَهُمْ اخْتِيَارٌ
فِي الْخَيْرِ وَالشَّرِ فَلَيَسُوا فِيهَا يَفْعَلُونَ كَمَا لَمْ يَرَوْهُ كَمَا أَوْ كَارِيشَةٌ
فِي مَهْبِ الرَّبِيعِ، بَلْ إِنَّهُ مُخْتَارٌ فِيهَا يَفْعَلُ، وَبِذَلِكَ كَانَ الْجَزَاءُ وَالْحِسَابُ
وَكَانَ الْعِقَابُ وَالثَّوَابُ وَإِنْ تَقْسِيرْ ذَلِكَ لَيْسَ لَنَا، وَقَدْ أَخْبَرَنَا
سَبْحَانَهُ وَأَحْسَنَنَا فِي أَنفُسِنَا بِأَنَّنَا عِنْدَمَا نَقْدِمُ عَلَى أَمْرٍ نَقْدِمُ عَلَيْهِ
بِإِرَادَتِنَا، فَلَنَا أَنْ تَفْعَلَهُ، وَلَنَا أَنْ تَرْكَهُ، وَبِهَذَا الْقَدْرِ كَانَتْ تَبَعَاتُ
مَا نَعْمَلُ وَاقِعَةً عَلَيْنَا، وَإِنَّ الْعَصَاهُ هُمُ الَّذِينَ يَحْمِلُونَ الْقَدْرَ أَوْ زَارُهُمْ
وَإِنَّ أَصْبَابَهُمْ خَيْرًا نَسْبُوهُ لِأَنفُسِهِمْ .

٣ — إنَّهُ مِنَ الْحَقَائِقِ الْمُقْرَرَةِ فِي الْقُرْآنِ أَنَّ اللَّهَ تَعَالَى يَأْسِرُ الْخَيْرَ مِنْ أَرَادَهُ لَهُ وَقَدْ جَاءَ النَّصُّ بِذَلِكَ فِي آيَاتٍ كَثِيرَةٍ وَمِنْ ذَلِكَ قَوْلُهُ تَعَالَى : « يُضْلِلُ مَنْ يَشَاءُ وَيَهْدِي مَنْ يَشَاءُ » ^(٢) .

وقوله : « إِنَّكُ لَا تَمْلِدِي مِنْ أَحَبِّتْ » ، وَلَكِنَّ اللَّهَ يَهْدِي
مِنْ يَشَاءُ » (٤) .

[٢] النحل ٩٣

[١] الصفات

[٣] القسم ٦

وقوله تعالى : « يضل به كثيراً ، ويهدي به كثيراً ، وما يضل به إلا الفاسقين »^(١) .

٤ — إن الله سبحانه وتعالى يحب الخير ، ويكره الشر ويرضى عن أهل الخير ، ويفضي على أهل الشر . ويطلب عباده أن يعملا على ما يرضيه ، ويبتعدوا عن ما يغضبه .

وقد وصف المؤمنين بأنهم أهل الرضوان ، ووصف الكافرين بأنهم أهل السخط والغضب ، ونهى عن تولي الكافرين ، والاعتماد على نصرتهم ، لأنهم قوم قد غضب الله عليهم ، كما قال تعالى : « ألم تر إلى الدين تولوا قسماً غضب الله عليهم ، ما هم منك ولا منهم ، ويختلفون على الكذب وهم يعلمون » .

ويجب أن نفهم أن الرضا غير الإرادة ، وكذلك المحبة ، غير الإرادة ، بل أن الرضا أعلى درجات من الإرادة المجردة ، والمحبة أعلى من الإثنين وكل هذه الأحوال أثبتتها النصوص القرآنية وقررتها الأحاديث النبوية ، فيجب التسليم فالله سبحانه وتعالى لا يرضى لعباده الكفر والمؤمنون أهل الرضوان وأهل محبته جل جلاله .

[١] البقرة ٢٦ .

تعليق أفعال الله تعالى

انتهينا من الكلام السابق إلى أنه يجب على المؤمن أن يعتقد أن الله تعالى خالق كل شيء، وأن كل شيء بقضاء وقدر، وأن الإنسان له اختيار في أفعاله يحمله تبعاً لها وعواقبها، ويكتفى بالتحير على ما يفعل من خير، وبالعقاب على ما يفعل من شر، وأن له نية وقصدًا بمحضها يكون جزاؤه .

وقلنا : إن خوض العلماء في مسألة الجبر والاختيار هو من قبل التفسيرات التي تدور حول العقيدة، وليس من لها .

والعلماء كلام في مجال آخر هو تعليق أفعال الله ، أخلق ما خلق وأمر بما أمر ، ونهى عما عنه نهى لعمل وغيارات وبواعث ؟ وقد جر الكلام في ذلك إلى الكلام في حسن الأشياء وقبحها ، إلى آخر ما خاض فيه العلماء خوضاً غرق فيه بعضهم ، ونجا بعضهم .

ونحن نقول . إن إخلق الأشياء فوق تقدير العبد لها بالحسن والقبح ، وإن الغيارات التي يدركها العبد ويفهمونها هي بعد إنشاء الكون وما بث فيه ، وما يحكم به من أسرار وقوانين ، فتقديرات الفلاسفة وعلماء الكلام وغيرهم من خاضوا في ذلك كلام فيما وقع بعد الواقع ، وما وقع لا يصح أن يكون حاكماً على من أنشأه وأبدعه ، وهو فعال لما يريد ، ليس فوقه شيء وهو فوق كل شيء ، وهو قادر على كل شيء ، وهو العليم الحكيم .

نعم : إن كل شيء أبدعه هو حسن في ذاته ، قد استمد حسنها من إبداع المبدع ، إذ أنه سبحانه خلق كل شيء فأحسن خلقه ، ولكن هل كانت صورة من الصور علة باعثة بعثته على الفعل ودفعته إليه ؟ إنه سبحانه فوق المسبيات ، وفوق المقدمات والغایيات .

والحق في القضية أن الله تعالى خلق الخلق بأرادته سبحانه وتعالى وحده ، من غير قيد يقيدها ، وقد قال سبحانه وتعالى :

«لا يسأل عما يفعل ، وهم يسألون» .

فلا يبحث لماذا خلق الله تعالى الأشياء ، أو لماذا خلق الحياة والموت ولا لماذا خلق الإنسان ، وخلق معه الشيطان أو لماذا خلق الحيوان الضار الذي لا نرى منه إلا الضرر وخلق الحيوان الذي نراه نافعاً ، إن ذلك كله من أسرار الوجود ، وهو بإرادة خالق هذا الوجود ، وإن العقل إذا خاض في ذلك يخوض في بحر لجي لا ساحل له ، وإذا سار في متهاهات يفضل فيها الساري فلا يهتدى ، وأولى أن يقال له : «ليس هذا بعشرك فادرجي» وأذن الذي يجب علينا أن نعتقد هو ما يأتي :

١ — إن الله سبحانه وتعالى خلق الخلق لحكمة يعلمها ، وليس هذه الحكمة علة مقيدة للإرادة الإلهية ، بل إن الله تعالى لا يقييد إرادته شيء من الأشياء وهو سبحانه وتعالى ممزد عن

العبد ، فكانت أفعاله حكم يعلمه هو يقيناً ، وقد تعلم بعضها
بأعلامه ، وأكثرها لا نعلمها ، سبحانه العليم الحكيم الاطيف الخبير.

٢ — إنه ليس للأشياء قبل وجودها صورة للحسن ، إنما
صورة الحسن أو القبح جاءت بعد وجودها ومن النظر فيها أبدع
وكون ، لأن الحسن وغيره من الصور التي جاءت من إبداعه وإنشائه
سبحانه وتعالى .

٣ — إن كل الوجود نافع للمخلوقات في مجموعها ، وإن الله
سبحانه وتعالى سخر جزءاً كبيراً من الكون لعمل الإنسان
ولنشاطه ، وإن بعض الأحياء ، إن كان فيها ضرر ، فلا بد أن
يكون فيها في ناحية من نواحيها نفع ، والجهل بالنفع ليس دليلاً
على أنه لا يوجد ، فإن ما يجهله الإنسان من أسرار الكون أكثر
ما يعلمه .

٤ — إن التفويض في أصل الخلق وسببه وعلة أشكاله أمر
ضروري ، لأن أفعال الله تعالى فوق تقديرنا ، ولأننا لا ندرك
الأسباب والمسارات إلا فيما وقع من أمور ، فن تناست ما يليها
تعرف الارتباط السببي ، وأما قبل الواقع فالآمور كلها عننا في خفاء
وأن عقل الإنسان مجده في تجاريته ، وفي الصور المستمدة من

التجارب ، وليس فيها وراء ذلك مجال ، إلا أن يعرف أن هذا الكون لابد له من منشئ ليس منه ، وأن الأشياء لا توجد اعتباطاً ، من غير موجود ، ولا تسير في نظام محكم من غير ضابط والله من ورائهم محيط .

الوحدانية في العبادة

الوحدانية في العبادة ألا يعبد سواه ، وهذه نتيجة لازمة لكونه وحده خالق الكون وخالق كل شيء وخالق الإنسان ، وكل شيء في هذا الوجود يسبح بحمده ، ولقد كان المشركون يقرؤن بأن الله خالق السموات والأرض ولكنهم يعبدون الأوّلان زاهمين أنّها تقربهم إلى الله ، أو أنّها الواسطة إليه ، ثم نسيت الواسطة وبقيت العبادة ، وقد قال تعالى :

«ولئن سألتهم من خلق السموات والأرض ليقولن الله ، قل أفرأيتم ما تدعون من دون الله ، إن أرادني الله بضر ، هل هن كاشفات ضره ، أو أرادني برحمته هل هن ممسكات رحمته قل حسبي الله عليه يتوكّل المتوكّلون»^(١) .

ويقول سبحانه : «ألا الله الدين الخالص ، والذين اتخذوا من

[١] الدرس ٣٨

دونه أولياء ما نعبدهم إلا ليقربونا إلى الله زلفى ، إن الله يحکم بينهم
في ما هم فيه مختلفون »^(١) .

فهؤلاء المشركون فصلوا اللازم عن المزوم ، فإن انفراد الله
سبحانه وتعالى بالخلق والتكون يقتضى ألا يعبد سواه ، ووحدانية
ذاته وصفاته ، وأنه ليس كمثله شيء يقتضى ألا يعبد سواه ، لأنه
لا يعبد إلا من انفرد بالوجود الساكن وعلا عن الشبيه والنظير ،
والعبادة تكون بالطريق التي ينها سبحانه وتعالى .

والوحدة و العبادة تقتضى على ذلك أمرين :

أحدهما : ألا نعترف بالألوهية إلا لله سبحانه وتعالى وحده ،
وألا نشرك به أحدا ، والقرآن قرر هذه الحقيقة ، ولا إسلام مع
الإشراك في الألوهية ، لأن الإسلام يقتضي الاستسلام لله تعالى
وحده ، والاستسلام لله وحده يقتضي ألا نشرك به أحدا ، ومن
أشرك مع الله في العبادة شيئاً ، أو شخصاً فقد أشرك بالله سبحانه
وتعالى ، ولقد قال تعالى : « ما كان لبشر أن يؤتنيه الله الكتاب
والحكمة والنبوة ، ثم يقول لناس كانوا عباداً لي من دون الله »^(٢) .

ومن يسوى بين الخالق جلت قدرته ، وبين أحد من خلقه في

[١] الزمر .
[٢] آل عمران ٧٩

شيء من العبادة ، فقد جعل مع الله إلها آخر ، وإن كان يعتقد بوحدانية المخلق في الذات والصفات والخلق . . .

ثانيهما : الذي تقتضيه وحدانية العبادة لله تعالى ، هو ألا نعبد سبحانه إلها بما يبينه لنا من تكاليفات ، فلا نعبده بأهواهنا ، بل نعبده بما أوحى به إلى رسوله الأمين ، ولا نتخذ أحداً من البشر طريقةً لمعرفة ما يأمرنا به من تكليف إلا أن يكون رسولاً مرسلاً ومحمد صلى الله تعالى عليه وسلم خاتم الرسل وأنه بعد أن انتقل الرسول إلى الرفيق الأعلى صار كتاب الله وسنة رسوله صلى الله تعالى عليه وسلم هما وحدهما الطريق لمعرفة العبادة لله تعالى كما قال رسوله :

(تركت فيكم ما إن أخذتم به لن تضلوا من بعدى أبداً ،
كتاب الله تعالى وسنти) .

وقد نهى الله تعالى على اليهود والنصارى أنهم اتخذوا أخبارهم ورعباً منهم أرباباً من دون الله ، وقال تعالى فيهم :

« اتخذوا أخبارهم ورعباً منهم أرباباً من دون الله ، والمسيح ابن مريم ، وما أمروا إلها ليعبدوا إلها واحداً ، لا إله إلها هو سبحانه عما يشركون » ^(١) .

[١] التوبية ٣١ .

وقد كانوا يأخذون دينهم من الأخبار والرهبان من غير رجوع إلى أصل الكتاب ، ويعتبرون كلامهم حجة من غير أن يبينوا سنته وأصله ، وبذلك كانوا أرباباً من دون الله ، وبذلك أشركوا غير الله في طريق عبادته ، وقد افتتح بذلك ما كان مما يعرفه التاريخ وطواه فيه طى السجل لالكتب ، وصح ما قاله الله تعالى فيهم :

«إِنَّ كَثِيرًا مِّنَ الْأَحْبَارِ وَالرَّهَبَانِ لَيَأْكُلُونَ أَمْوَالَ النَّاسِ بِالْبَاطِلِ وَيَاصُدُونَ عَنْ سَبِيلِ اللَّهِ»^(١).

وليس شأن الفقهاء المجهدين في الإسلام كشأن هؤلاء ، لأن أقوال هؤلاء الفقهاء ليست حجة بذاتها ، كالشأن في الأخبار والرهبان ، إنما الحجة فيها يعتمدون عليه من دليل في القرآن والسنة ، فهم مفسرون مستنبطون ينطئون في الفهم ويصيرون ، فإن أصاروا في الفهم فبتوفيق الله تعالى ، وإن أخطأوا فمن أنفسهم وليسوا محتكرين للفهم ، بل كل من استوفى شروط الاجتهد له أن يتعرف الأحكام من الكتاب والسنة .

لا وساطة بين العبد وربه

لا وساطة بين الله تعالى وعباده ، فليس بينهم وبين الله تعالى

[١] التوبة ٣٤.

حجاب، فلا يدعى سواه ، ولا يستعان في أمر الآخرة سواه، فليس عنة قديس يتقرب به إلى الله تعالى ، إنما يتقرب العبد إلى الله تعالى بالضراوة إليه وبالطاعة له سبحانه ، وبالعمل الصالح :

«إِلَيْهِ يَصْدُدُ الْكَلْمَ الطَّيِّبَ وَالْعَمَلَ الصَّالِحَ يَرْفَعُهُ» .

فلا وساطة بقديس ولا رجل صالح ، وإنما العمل هو الذي يقرب إلى الله تعالى زلفى .

وإن الدعاء باب من أبواب العبادة ، بل إنه مخ العبادة إذا كان الدعاء مصححاً بأخلاص القلب وحسن الضراوة ولقد قال تعالى : «ادعوني أستجب لكم» ^(١) .

وقال تعالى : «ولما إذا سألك عبادي عنى فاني قريب» ^(٢) . فهو قريب من كل من يدعوه مستجيب للمخلصين الذين يدعونه تضرعاً وخيفة كما قال تعالى :

«ادعوا ربكم تضرعاً وخيفية ، إنه لا يحب المعتدين» ^(٣) .

ولقد قال تعالى في إجابة من يسأل عنه :

«إني قريب» .

ولم يقل : «قل لهم إني قريب» . كما في كثير من الآيات مثل

[١] غافر ٦٠ . [٢] البقرة ١٨٦ . [٣] الأعراف ٥٥ .

قوله تعالى :

« ويَسْأَلُوكَ مَاذَا يَنْفَقُونَ قُلِ الْعَفْوُ » ^(١).

وقوله تعالى :

« ويَسْأَلُوكَ عَنِ الرُّوحِ قُلِ الرُّوحُ مِنْ أَمْرِ رَبِّي » ^(٢).

فكان هنا وسيط هو النبي ﷺ في الإجابة ، أما في الدعاء والسؤال عن الذات العالية ، فإنه لا يتوسط أحد حتى المسؤول

وهو الرسول ، بل يقول الله تعالى لهم :

« فَإِنِّي قَرِيبٌ أَجِيبُ دُعَوَةَ الدَّاعِ إِذَا دَعَانِ » .

وهذا يومئـ بإشارته بأنه لا وساطة بين العبد وربه .

ولكن هل للأشخاص أثر في الدعاء ؟

لا شك أن دعاء الرجل لغيره يجوز ، وأن دعوات الصالحين مستجابة لأنفسهم ولغيرهم ، وأنه تلتمس دعوات الصالحين ، ولقد ورد أن النبي ﷺ قال : لعمر وقد ذهب إلى الحج : لا تحرمنا من دعائك يا أخي ، وورد أن النبي صلى الله عليه وسلم قال :

« إِذَا ماتَ ابْنُ آدَمَ انْقَطَعَ عَمَلُهُ إِلَّا مِنْ ثَلَاثَةِ : عَلَمٌ نَافِعٌ ، وصِدْقَةٌ جَارِيَةٌ ، ووَلَدٌ صَالِحٌ يَدْعُو لَهُ » .

وعلى ذلك لا ينافي الوحدانية أن يدعوا شخص صالح لغيره ،

[١] البقرة ٢١٦ . [٢] الإسراء ٨٥ .

فقد دعا إبراهيم عليه السلام لذرته ، إذ أسكنهم بواد غير ذي زرع
عند بيته الحرم .

وإن الدعاء بالغفرة للغير جائز بنص القرآن الكريم :

« والذين جاءوا من بعدهم يقولون ربنا اغفر لنا وإخواتنا
الذين سبقونا بالإيمان ، ولا تجعل في قلوبنا غلاً للذين آمنوا ربنا
إنك رءوف رحيم »^(١) .

هذه أمور جاء بها القرآن ، وفسرها الحديث الشريف ، وللمسألة
التي اختلفت فيها الآثار هي توسيط بعض الصالحين في الدعاء ،
بأن يقول الداعي : بحق فلان أو بمقام فلان أُتجه إليك ، وإن
ظاهر النصوص : أن هذا التوسط لا يجوز ، لأن الله تعالى يقول :

« ادعوني أستجب لكم » .

ولأن الله تعالى يقول :

« فاني قريب » .

وإن الله تعالى أولى بعده ولو عاصيا من غيره ، ولأن الدعاء
مخ العبادة ، والعبادة لا يتوسط فيها أحد .

ولكن أيعذر الداعي بجهة أحد من العباد مشركا ، قد يأتي
بما يخالف الوحدانية ؟

[١] الحشر ١٠ .

ونقول في الجواب عن ذلك مع هذا لا زغى بأمثال هذه الصيغ من الدعاء : إن القائل إن قصد مجرد التكريم للصالحين من غير أن يشركهم في عبادته سبحانه ، لا يمكن أن يكون قد أشرك ، ومن يرميه بالشرك فهو الذي لا يحتاط لدينه ونقول : إن الأولى الاتجاه إلى الله تعالى فهو أقرب إليه من حبل الوريد ، وذكر الله وحده في الدعاء زلني إليه ، لا يتركها ، ولأن الدعاء ذاته عبادة لا يوسط فيها أحداً بينه وبين ربه .

ولقد كان منذ القدم يعتقد بعض الناس في بعض الصالحين أموراً خارقة للعادة ، ويعتقدون أن لهم عند الله تعالى مقاماً ، وسيوهم الأولياء ، وأخذوا بذلك من قوله تعالى :

«ألا إِنَّ أُولَئِكَ لَا خُوفٌ عَلَيْهِمْ وَلَا هُمْ يَحْزُنُونَ، الَّذِينَ آمَنُوا وَكَانُوا يَتَقَوَّنُونَ، هُمُ الْبَشَرُ فِي الْحَيَاةِ الدُّنْيَا وَفِي الْآخِرَةِ، لَا تَبْدِيلٌ لِكَلِمَاتِ اللَّهِ ذَلِكَ هُوَ الْفَوْزُ الْعَظِيمُ»^(١) .

الخوارق للعادات على أيدي غير الأنبياء

لا شك أن خوارق العادات تجيء على أيدي الأنبياء لإثبات نبوتهم ، وأن ذلك هو المعجزة التي يتحدى بها الأنبياء أقوامهم ، كما تحدى موسى بالعصا ، وسائر المعجزات التي أجريت على يديه .

[١] يوسم ٦٢ - ٦٤

وَكَمَا تَحْدِي عِيسَى عَلَيْهِ السَّلَامُ بِإِبْرَاءِ الْأَكْهَمِ وَالْأَبْرَصِ وَإِحْيَا الْمَوْتَى
بِإِذْنِ اللَّهِ وَغَيْرِ ذَلِكَ مِنَ الْمَعْجَزَاتِ الَّتِي أَجْرَاهَا اللَّهُ تَعَالَى عَلَى يَدِيهِ ،
وَكَمَا تَحْدِي النَّبِيُّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ بِالْقُرْآنِ ، وَقَدْ جَرَى عَلَى يَدِي مُحَمَّدٍ صَلَّى اللَّهُ
تَعَالَى عَلَيْهِ وَسَلَّمَ خَوَارِقُ الْعَادَاتِ أُخْرَى كَالْإِسْرَاءِ وَالْمَرْأَةِ .
وَلَكِنَّهُ تَحْدِي بِالْقُرْآنِ وَحْدَهُ ، لَأَنَّهُ الْمَعْجَزَةُ الْكَبِيرَى الْمَالَدَةُ إِلَى
يَوْمِ الدِّينِ وَالَّتِي تَثْبِتُ الرِّسَالَةَ الْمُحَمَّدِيَّةَ إِلَى يَوْمِ الْقِيَامَةِ .

وَهَلْ تَحْرِي خَوَارِقُ الْعَادَاتِ عَلَى أَيْدِي غَيْرِ الْأَنْبِيَاءِ ؟

لَا نَجِدُ مِنَ الْأَدَلةِ الْقَطْعَيَّةِ مَا يُوجِبُ اعْتِقَادَ ذَلِكَ . وَإِنْ كَانَ
بَعْضُ الْعُلَمَاءِ يَرَى وَجْوبَ اعْتِقَادِهِ . وَلَكِنَّا لَا نَتَابِعُ فِي الاعْتِقَادِ
إِلَّا مَا يَثْبِتُ بِدَلِيلٍ قَطْعَيٍّ لَا شَبَهَةَ فِيهِ .
وَلَكِنَّ أَتَوْجَدُ تَلْكَ الْخَوَارِقُ ؟ .

لَا يُوجَدُ دَلِيلٌ عُقْلَى أَوْ نَقْلَى يَنْتَعِنُ وَجْودَهَا عَلَى أَيْدِي بَعْضِ
النَّاسِ ، وَمَنْ يَرْشِئُّ مِنْ هَذَا فِي بَعْضِ الْأَشْخَاصِ فَلِيَصْدِقْهُ مِنْ غَيْرِ
أَنْ يُعْطِي ذَلِكَ تَقْدِيسًا خَاصًا لِصَاحِبِ هَذَا الْأَصْرَارِ الْخَارِقِ . وَإِنْ ذَلِكَ
الاعْتِقَادُ يَكْثُرُ عِنْدَ أَهْلِ التَّصْوِفِ وَالْمُخْلُصُونَ مِنْهُمْ يَرْوَنُونَ أَنَّ
الْإِسْتِقَامَةَ يَجِبُ أَنْ تَطْلُبَ . وَيَقُولُ فِي ذَلِكَ أَبُو عَلِيِّ الْجَرَجَانِيُّ :

« كُنْ طَالِبًا لِلإِسْتِقَامَةِ ، لَا طَالِبًا لِلْكَرَامَةِ ، فَإِنْ نَفْسَكَ مُنْجِبَةٌ
عَلَى طَلْبِ الْكَرَامَةِ ، وَرَبُّكَ يَطْلُبُ مِنْكَ الإِسْتِقَامَةِ ». »

وذلك حق لأن الكرامة نعمة تستوجب الشكر ، والاستقامة عمل صالح يجزى الله تعالى عاليه بالثواب والنعيم المقيم ورضوانه سبحانه وتعالى ولأن النفس طالبة بطبيعتها لما يكون فيه الكرامة ، والاستقامة فطم النفس عن أهوائها ، وفرق ما بين المقامين عظيم ، ولذلك كان المتصدّق بصدق يطلب الاستقامة التي فيها طاعة الله تعالى .

ومهما يكن من أمر صاحب الكرامة ، فإنه لم يثبت في النصوص القرآنية أو الأحاديث النبوية أن جريان خوارق العادات على أيدي بعض الناس يرفعهم إلى مراتب التقديس لا في حياتهم ، ولا بعد مماتهم .

ويفرض علماء الكلام أن خوارق العادات كما تجري على أيدي الصالحين تجري على أيدي غيرهم ، ويسمونها كرامة إن جرت على أيدي الصالحين ، واستدراجاً إن جرت على أيدي غيرهم .

زيارة قبور الصالحين

والأآن تزار قبور بعض الصالحين الذين يقال: إن خوارق جرت على أيديهم في حياتهم ، فهل هذا مطلوب في الشرع؟
لا نرى أنه مطلوب في الشرع ، ولكن فهو عبادة لهؤلاء تدخل الماعلين في زمرة المشركين ، وتخرجهم من جماعة الموحدين؟

لا شك أنه إذا لم يكن هناك نية العبادة ولا التقديس ،
ولا اتخاذهم شفعاء عند الله تعالى لا يعد ذلك إشراكاً وإنما الإشراك
بالعبادة والتقديس ، وإنما نرى أن زيارة القبور باطلاق للاتعاظ
والاعتبار أمر مطلوب ، ولا يصح أن تكون الزيارة لغير ذلك ،
والله على كل شيء وكيل .

شهادة أن محمدًا رسول الله

هذا هو الجزء الثاني من الكلمة الإسلامية التي تعتبر مفتاحه
ودعماته ، والكلمة الجامحة لحقائقه ، ومن أذعن لها فقد آمن ،
ودخل في زمرة المؤمنين ، ومن قالها معتقداً مصدقاً ، غير عامل بما
تضمنته من معانٍ كان مسلماً ، كما قال تعالى :

« قالت الأعراب آمنا ، قل لم تؤمنوا ، ولكن قولوا أسلمنا ،
ولما يدخل الإيمان في قلوبكم » .

وهذا الجزء من الشهادتين يتضمن معنيين جايلين :
أولهما : أن الإسلام الذي تعد هذه الشهادة مفتاح بابه ليس
من عمل محمد صلى الله تعالى عليه وسلم بل إن محمدًا فيه رسول
مبين ، وليس منشئاً ، وإذا نسب إليه ، فainفما ذلك لأنه رسول
مبين . كما قال تعالى :

«إِنْ عَلَيْكَ إِلَّا الْبَلَاغُ»^(١).

وقوله تعالى : «إِنَّمَا أَنْتَ مُنذِرٌ، وَلِكُلِّ قَوْمٍ هَادِ»^(٢).

وهو مأمور بتبلیغ الرسالة كما قال تعالى :

«يَا أَيُّهَا الرَّسُولُ بَلَغْ مَا أُنزَلَ إِلَيْكَ مِنْ رَبِّكَ، وَإِنْ لَمْ تَفْعُلْ فَإِنَّ رَسُولَهُ أَنْذِرَهُمْ مِمَّا يُعَصِّمُكَ مِنَ النَّاسِ»^(٣).

ولقد حرف بعض الكتاب الكلم عن مواضعه فأشاعوا أنَّ
ال المسلمين يعبدون محمدًا ، كما يعبد النصارى للمسيح :
«كَبَرَتْ كَلِمةٌ تَخْرُجُ مِنْ أَفْوَاهِهِمْ إِنْ يَقُولُونَ إِلَّا كَذَبًا».

إن عبارات القرآن كلها تقرر أنَّ محمدًا من البشر ، ويقول
مخاطبًا قومه من العرب :

«إِنَّمَا أَنَا بَشَرٌ مِثْكُمْ»^(٤).

وهو بشر يأكل الطعام ويمشي في الأسواق وي jihad في سبيل
الله ويموت كما يموت البشر ، كما قال تعالى :

«وَمَا مُحَمَّدٌ إِلَّا رَسُولٌ قَدْ خَلَتْ مِنْ قَبْلِهِ الرُّسُلُ، أَفَإِنْ ماتَ
أَوْ قُتِلَ انْقَلَبْتُمْ عَلَى أَعْقَابِكُمْ»^(٥).

ثانيهما : أن الإيمان بأنَّ محمدًا رسول الله يوجب الأخذ بكل

[١] الشورى ٤٨ . [٢] الرعد ٠٧ . [٣] المائدة ٠٧ .

[٤] آل عمران ١٤٤ .

[٥] الكهف ١١٠ .

ما جاء به من أوامر ونواه ، لأن الله يتكلم عن الله تعالى فيما يتعلق بالتكليفات والأحكام فإطاعته إطاعة الله سبحانه وتعالى ، كما قال تعالى:

«من يطع الرسول فقد أطاع الله»^(١).

وقوله تعالى:

«وما كان المؤمن ولا مؤمنة إذا قضى الله ورسوله أمراً أذ يكون لهم الخيرة من أمرهم»^(٢).

وكقوله تعالى: «وما أتاكم الرسول فخذوه ، وما نهَاكم عنه فانهوا»^(٣).

وإذا كان محمد رسولًا قد قام الدليل على رسالته ، وأن ما جاء به فهو من عند الله العلي القدير ، فإن جزءاً من العقيدة أن تؤمن بأن كل ما جاء به مبلغًا عن ربه حق ، ومن ينكره ، فقد كذب رسالة الرسول ، ومن يكذب رسالة الرسول لا يكون مسلماً ، بل إنه كافر جاجد ، وعلى ذلك يجب الاعتقاد الجازم :

أولاً — بأن الشرائع والأحكام التي قررها النبي صلى الله تعالى عليه ، وثبتت نسبتها إليه بطريق قطعى لا شبهة فيه هي من عند الله تعالى ، وليس من عمل محمد صلى الله تعالى عليه وسلم ، إنما هي

[١] النساء ٨ . [٢] الأحزاب ٣٦ . [٣] الحشر ٧ .

من الله تعالى شريعته ، وجلت حكمته فليس ب المسلم من يقول : إن الأحكام التكليفية من عبقرية مخل ، أو من عقله ، إنما المسلم من يقرر أن الأحكام التكليفية كلها من الله تعالى :

ثانياً — يجب الاعتقاد الجازم بأن القرآن الكريم قد أنزله الله تعالى ، وأنه بعبارته ومعانيه وأحكامه من عند الله تعالى ، وأنه حق لا يأتيه الباطل من بين يديه ولا من خلفه ، وأن هذا القرآن يهدى لمن هى أقوم ، وأنه محفوظ إلى يوم القيمة لا يغريه تغيير ولا تبدل ، لأن الله تعالى يقول في محكم التنزيل :

«إنا نحن نزلنا الذكر وإنما له حافظون»^(١).

فن يزعم أنه قد اعتبره تغيير أو تبدل أو زيادة أو نقص فقد ضل وغوى ، وخرج عن جادة الإسلام إلى منازع الشيطان .

ثالثاً — يجب الاعتقاد بأن كل ما في القرآن من أحكام تكليفية هي من عند الله تعالى ، وأن من يعتقد تحريم ما أحل الله تعالى بالنص لا يؤمن بالقرآن ، ومن يستحل ما حرم الله تعالى بالنص في القرآن لا يؤمن بالقرآن ، فن يستحل الحمر أو يستحل الربا أو يستحل الزنى ، أو يستحل السرقة أو يستحل أكل مال الناس بالباطل لا يكون من أهل الإسلام في شيء ، ومعنى الاستحلال

[١] المجر . ٩

أن يعتقد أن هذه الحرمات بالنص حلال ، ومن يرتكب المحرم ،
لضعف إرادته أو نحو ذلك ، وهو يعتقد أنه حرام لا يعد مستحللا
له ، فالارتكاب دون الاستحلال ، إذ الأول يجعل المرتكب فاسقاً ،
والإنكار يخرجه عن حظيرة الإسلام .

ومن ينكرون أحكام المواريث ، كما جاءت في القرآن الكريم
لا يكون مسلماً ، فمن يت忤ر على حكم الله بأن للذكر مثل حظ
الأنثيين ، أو ينكرون ميراث الإخوة والأخوات غير لازم ،
فإِنَّمَا ينكرون أحكام القرآن .

ويشبه الدين ينكرون أحكام القرآن من يغاب عليهم الهوى
فيزعمون أن الأحكام التكليفية ليست في مصلحة الناس ، فمن
يحسب أن تحريم المحرر ليس في مصلحة الناس ، أو تحريم الربا ليس
في مصلحة الاقتصاد يكون متبعاً هواه ، ويقاد يخرج عن الإسلام
إن اعتقد ما يقول اعتقاداً جازماً . ومن هؤلاء من يذهب بهم فرط
مالهم للاتباع والتقليد أن يزعموا أن القوانين التي تكون من
أوضاع الناس أعدل من القوانين التي يأتي بها أحكام المحاكم
في محكم التزيل ، فإِنَّ اللَّهَ تَعَالَى هُوَ الْعَدْلُ الْلَّطِيفُ الْخَبِيرُ .

وإن كل شرائعه رحمة بالناس ، وهي الرحمة الحقيقة بالمجموع
ولذلك قال تعالى :

«وما أرسلناك إِلَّا رحمة لِّلْعَالَمِينَ».^(١)
وقد وصف الله تعالى ما جاء في القرآن بأنه الرحمة والشفاء،
كما قال تعالى :

«يَا أَيُّهَا النَّاسُ قَدْ جَاءَكُم مَّوْعِظَةً مِّنْ رَبِّكُمْ ، وَشَفَاءٌ لِّلَّا
فِي الصَّدُورِ وَهُدًى وَرَحْمَةٌ لِّلْمُؤْمِنِينَ»^(٢).

ومن ينكِر شرعية الزكاة، أو يعتبرها نظاما قد انتهى لا يعد
من أهل الإسلام؛ لأن الله تعالى أمر بها في محكم التنزيل، والآيات
القرآنية الواردة فيها كثيرة، وكثيراً ما يقترن الأمر بالصلوة
بالأمر بالزكاة مما يدل على أنها متلازمان لا ينفصلان من حيث
الحكم بالمطالبة والإِلزام، ومن يعتقد وجوب الصلاة، ولا يعتقد
وجوب الزكاة، فإنه يفصل المتلازمين بعضهما عن الآخر، ولذلك
قاتل الصديق من امتنع عن أداء الزكاة . كما قاتل من امتنع عن
إقامة الصلاة .

وهكذا كل ماجاء فيه الأمر بالقرآن صريحاً يعد منكره
غير مؤمن بالرسالة الحمدية ، ومن لا يؤمن بالرسالة الحمدية
لا يكون مسلماً .

[١] الأنبياء ١٠٧ [٢] يونس ٥٧

ومن حاول أن يخرج القرآن عن ظاهره بغير سند من القرآن أو من السنة يكون محرفاً للقرآن عن موضعه . إذ كل تأويل لنص من نصوص القرآن أو الحديث يجب أن يكون مشتقاً من القرآن والحديث أو من قناعيا العقل المبتوءة التي لا يختلف في شأنها العقلاء ، ولا يصح أن تقيد النصوص الدينية بحكم الزمان ، فاءُها حاكمة على الزمان ، وليس حكمة به ، وأولئك الذين يدعون أن حكماً من أحكام القرآن أو السنة الثابتة السند كان مناسباً لزمان الرسالة وغير مناسب لزمان ما إنما يقلبون الأوضاع الدينية ويحكمون بأهوائهم وشهواتهم ، وهم قوم قد أخذوا القرآن عضين ولا حول ولا قوة إلا بالله العلي العظيم .

ويجب على من يؤمن بالرسالة الحمدية أن يذعن ويؤمن لكل ما اعلم من الدين بالضرورة ، كنناسك الحج ، والصلوات الخمس وعدد ركعاتها ، وصوم نهار رمضان ، وكون القبلة إلى البيت الحرام الذي هو بركة مباركاً ، وكون الوقوف بعرفة ، فإن كل هذا قد وردت به الأخبار متواترة عن النبي صلى الله تعالى عليه ، وانعقد عليها الإجماع من بعده ، وتواتر الإجماع عليها ، مما لا يدع مجالاً لأى احتمال أو ظن ، وصارت من العلم الضروري الذي لا يسع

مسلمًا أن يجهله ، أو كما عبر الإمام الشافعى عنه بأنه علم العامة ،
لا يختص به العلماء دون الجهلاء ، ولا ينفرد بالعلم به قوم ، دون
قوم ، بل إن العلم به سواء ، لأنه إطار الإسلام الذى يعد الخارج
عنه خارجا عن الإسلام .

ولذلك لا يعد من أهل الإسلام الذين يدعون أن الصلاة ركعتان
في اليوم والليلة ، وأنها ليست من المفروضات التى انعقد عليها إجماع
أهل القبلة ، وتواتر سنداتها عن النبي صلى الله تعالى عليه وسلم .

الإيمان بالغيب واليوم الآخر والرسل السابقين :

يقوم الإيمان بالرسالة المحمدية على الإيمان بكل ما جاء به عليه
السلام ، والتب في كل دين سماوى أنزله رب العالمين يقوم على
الإيمان بالغيب ، والإيمان باليوم الآخر ، وقد قال تعالى في ذلك
في أول سورة البقرة :

« ألم ذلك الكتاب لا ريب فيه هدى للمتقين ، الذين يؤمّنون
بالغيب ويقيّمون الصلاة وما رزقناهم ينفقون ، والذين يؤمّنون
بما أنزل إليك وما أنزل من قبلك ، وبالآخرة هم يوقنون » ^(١) .

وهذا النص السكريم أثبت وجوب الإيمان بأمور ثلاثة هي :
الغيب ، والآخرة ، والتصديق بكل ما جاء به الرسل السابقون

[١] أول سورة البقرة .

على الرسالة المحمدية باعتبار أن رسالة محمد صلى الله تعالى عليه متممة
الرسائل السابقة كلها .

الإيمان بالغيب هو فرق ما بين الدين والزندقة :

فالزندقة المارقة لا تخضع إلا للمادة وحدها إذ يحسبون كل
ما في الوجود هو المحسوس ، ولا يعدون موجوداً سواه ، والدين
يوجب الإيمان بأن حياة المادة معها حياة روحية ، وأن هناك
عوالم من الأرواح ، فيجب الإيمان بأن هناك ملائكة ، وهي
أرواح ظاهرة مطهرة لا يعصون الله ما أمرهم ، ويفعلون ما يئرون
وأن هناك عالماً من الجن فيهم الأخيار وفيهم الأشرار وقد جاء
ذكر ذلك في القرآن كثيراً ، وفي القرآن سورة من سور تسعي
سورة (الجن) ، وقد جاء في هذه السورة على ألسنة الجن ما يدل على
ما نقول ، فقد جاء فيها :

« وأنه كان يقول سفيهنا على الله شططاً ، وأننا ظننا أن لن تقول
الإنس والجن على الله كذباً ، وأنه كان رجال من الإنس يعودون
برجال من الجن فزادوهم رهقاً ، وأنهم ظنوا كما ظننتم أن لن يبعث
الله أحداً ، وأننا لمسنا السماء فوجدناها مائت حرساً شديداً وشهماً ،
وأننا كنا نقعد منها مقاعد للسمع فن يستمع الآذن يجد له شهاباً
رصداً ، وأننا لا ندري أشر أريد بمن في الأرض أم أرادم بربهم

رشدا، وأنامنا الصالحون، ومنادون ذلك كنا طرائق قددا»^(١).

فهذا النص الكريم صريح في أن في الوجود عالماً هو عالم الجن، وأن هذا الظاهر لا يصح أن يقول إلا بسند من الكتاب والسنة، إذ أن كل تأويل إخراج للظاهر عن معناه المفهوم إلى معنى آخر مخالفه، ولا يكون ذلك إلا للتوفيق بين نصين يتعارض ظاهراها، أما العقل وحده، فإنه لا يكفي وحده للتأويل والتخرج ذلك لأن التفكير له منطقتان مختلفتان:

إداتها لمادة تفكير فيها، وتستخرج قوانينها ونواتيئها وأسرارها، وكلما ازدادت إيماناً فيها استغرقتها إلا أن يكون من هداه الله تعالى، وأشراق في قلبه نور الحكمة.

المنطقة الثانية للغيب، وهي منطقة الإيمان والإذعان والتدبر، وكلما اتسع أفق العقل اتسعت تلك المنطقة، وازدادت قوة التدين وقوة الإذعان، ومعها قوة الإيمان، وليس للعقل مجال في التأويل إلا إذا كان الأمر مستحيلاً عقلاً.

وإن الإيمان بالله تعالى من الإيمان بالغيب، وإن قامت الأدلة والبراهين المنطقية، والأقيسة العقلية ثبت وجوده وهو وحده كامل الوجود، هو الأول والآخر، والظاهر، والباطن، وهو

[١] الجن ٤-١١

على كل شيء قدير ، وهو الذي أنشأ الوجود، ويدرك كل من في الوجود بوجوده النسبي المحدود بالابتداء والانتهاء في هذه الدنيا ، ومن بعدها يستأنف حياة أخرى أعلى وأكمل .

وإن منطق المادة في الفكر ينبع من الغرائز ويتبدىء في الحيوان ، وكلما اعلت مرتبة الحيوان كان علو في فهم المادة ، حتى إذا كان الإنسان كان مع الفكر المادي الفكر الغيبي ، وكلما اعلا العقل التسعة فيه منطقة الفكر الغيبي .

ومن الناس من يعلو تفكيرهم المادي ، ويضمر تفكيرهم في الغيب ، كهذا الذي ركب في الفضاء ، وقطع أجوازه ، ثم قال: إني لم أر لها وراء الآفاق ، إن هذا من الاستغراق في المادة حتى ظن أن الله مادة ترى .

ومن الناس من يعلو تفكيرهم في المادة ويعرف نواميسها وأسرارها ، ويعرف الأسباب والأسباب ، فتلتقى فيهم منطقة المادة بمنطقة الغيب ، فيقررون صادقين أن وراء هذه الأسباب منشئاً سريداً مختاراً ، ليس من المادة ، ولكنه مسيرها و蔓شئها ، وهو عالم الغيب والشهادة . وقد نطق بذلك كثيرون من العلماء .

ومن الناس من يصدقون بالغيب ، ولكنهم مأسورون بالمادة ، ويحاولون التضييق في أخبار الغيب التي جاء بها القرآن ، بتأويل

لأنحد له سندآ من القرآن ، ولا من أقوال النبي صل الله عليه وسلم التي هي بيان للقرآن الكريم ، ولا مبرر لها إلا من عقولهم التي أسرت بالمادة ، ولكن لم يحرموا حرمانا كائنا من نعمة الإيمان بالغيب ، ومن هؤلاء مخلصون لديهم يحسبون أن ذلك التأويل يقرب الإسلام من الدين لا يخضعون إلا للمادة ، ولا زرى ذلك الطريق سبيلا ، إنما السبيل أن نقربهم هم بإقناعهم بأن وراء المادة قوى الغيب ووراء المادة مسيرةها ، ومنظمهما ومدبرها ، وراء المادة العليم الخبير ، فإن لم يقربوا ويؤمنوا بالغيب ، فإنه لا يمكن أن يدخل الإيمان في قلوبهم ، وخير لنا أن نبقى الحقائق الإسلامية كما هي من غير تغيير ولا تبديل ، ولا تأويل .

الإيمان بالرسول السابقين

والرسالة الحمدية وهي آخر الرسالات الإلهية جاءت مكتملة ، وهي آخر لبنة في صرح الرسالات الإلهية ، كما قال النبي ﷺ ، ولم تجئ منافضة للرسالات السابقة ، بل جاءت مكملة وناسخة لما كان من الأحكام مؤقتا بزمانه ، فإنه لا ينسخ رسالة من الله إلا رسالة منه سبحانه وتعالى ، ولذلك تضمن الإيمان برسالة محمد الإمام بما جاء به الأنبياء السابقون على أنه أنزل من عند الله تعالى ، كما قال تعالى : « قولوا آمنا بالله وما أنزل إلينا وما أنزل إلى إبراهيم وإسماعيل »

وإسحاق ويعقوب والأسباط ، وما أُوتى موسى وعيسى وما أُوتى النبيون من ربهم ، لا نفرق بين أحد منهم ، ونحن له مسلمون ، فإن آمنوا بعثل ما آمّنتم به فقد اهتدوا ، وإن تولوا فإنما هم في شقاق ، فسيكفيفكم الله وهو السميع العليم » ^(١) .

وكما قال تعالى :

« قل آمنا بالله ، وما أُنزَل علينا ، وما أُنزَل على إبراهيم وإسماعيل وإسحاق ، ويعقوب والأسباط ، وما أُوتى موسى وعيسى والنبيون من ربهم لا نفرق بين أحد منهم ، ونحن له مسلمون » ^(٢) .

وكما قال تعالى :

« والمؤمنون ، كل آمن بالله وملائكته وكتبه ورسله » ^(٣) .

ومن البدهيات أن الإيمان بالرسل السابقين ، وما أُنزَل عليهم من كتب وما أُوتوه من شرائع ليس معناه تصديق الكتب القائمة في هذه الأيام التي يغيرون فيها ويبدلون كل عام ، أو اعتبار ما هم عليه من أوهام مثل عبادة المسيح ، واعتباره ابن الله ، لأن ذلك لم يؤته عيسى ، ولم يكن مما جاء به ، بل هو الوثنية دخلت في تعاليم المسيح عليه السلام ، وهو منها براء ، فسيقول يوم القيمة :

« ما قلت لهم إلا ما أُمرتني به أن أعبدوا الله ربى وربكم وكنت

[١] القراءة ١٣٧، ١٣٦ [٢] آلمعه ان ٨٤ [٣] البقرة ٢٨٥

عليهم شهيداً ما دمت فيهم ، فلما توفيتني كنت أنت الرقيب عليهم
وأنت على كل شيء شهيد » ^(١) .

فلا يُسْتَرِّ رسالَةُ مُحَمَّدٍ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ منقطعةً عن النبوات السابقة ، بل هي
آخر حلقة في سلسلة الرسالات الإلهية وهي المكملة لها ، ولا يُعد
مؤمناً بِحُمَّدٍ من لا يؤمن بموسى وعيسى وإسماعيل وابراهيم ،
واسحق ويعقوب وداود وسليمان وسائر النبيين من نعلم من قصص
القرآن ومن لا نعلم ، كما قال تعالى :

« منهم من قصصنا عليك ، ومنهم من لم نقصص عليك » ^(٢) .
فإِلَّا سَلَامٌ هُوَ الدِّينُ الْجَامِعُ لِلْحَقِّ الْخَالِصُ مِنْ كُلِّ الْدِيَانَاتِ
السابقة وفيه أصلها كما قال تعالى :

« شَرَعْ لَكُمْ مِنَ الدِّينِ مَا وَصَّى بِهِ نُوحًا ، وَالَّذِي أَوْحَيْنَا إِلَيْكُمْ ،
وَمَا وَصَّلَنَا بِهِ إِبْرَاهِيمَ وَمُوسَى وَعِيسَى أَنْ أَقِيمُوا الدِّينَ وَلَا تَتَفَرَّقُوا
فِيهِ كَبِيرٌ عَلَى الْمُشْرِكِينَ مَا تَدْعُوهُمْ إِلَيْهِ ، اللَّهُ يَجْتَبِي إِلَيْهِ مَنْ يَشَاءُ ،
وَيَهْدِي إِلَيْهِ مَنْ يَنْتَهِبُ » ^(٣) .

فَالْمُؤْمِنُونَ الصَّادِقُونَ فِي إِيمَانِهِمْ شُهَدَاءُ عَلَى النَّاسِ بِالْحَقِّ ، إِنْ
كَانُوا قَدْ اتَّبَعُوا أَنْبِيَاءَهُمْ أَوْ لَمْ يَتَّبِعُوا ، وَإِنْ أَمَارَةُ اتَّبَاعِهِمْ لِلْأَنْبِيَاءِ
هِيَ عِبَادَةُ اللَّهِ تَعَالَى وَحْدَهُ لَا يُشَرِّكُونَ بِهِ شَيْئاً ، وَيَتَّبِعُ ذَلِكَ بِلَا

[١] المائة ١١٧ [٢] غافر ٧٨ . [٣] الشورى ١٣ .

ويب التصديق بما جاء به النبي صل الله تعالى وسلم عليه ، لأنّه لو كان أنبئاً لهم أحياء عند بعثة ما وسعهم إلا أن يتبعوه صل الله تعالى عاليه وسلم ، وقد ورد عن النبي صل الله تعالى عليه وسلم أنه قال : « لو كان موسى حيا ما وسعه إلا أن يتبعني » .

أو كما قال عليه السلام :

« وإنّ أمة محمد الدين يتبعونه حقاً وصدقاؤهم الذين أحياوا شريعة أبي الأنبياء إبراهيم ، ومن جاء بعده من النبيين من ناحية الأصول المقررة الثابتة التي لا تختلف فيها الأمم ، ولذا قال تعالى :

« وجاهدوا في الله حق جهاده هو اجتباؤكم ، وما جعل عليكم في الدين من حرج ملة أئيكم إبراهيم هو مماكم المسلمين من قبل وفي هذا ، ليكون الرسول شهيداً عليكم ، وتكونوا شهداء على الناس ، فأقيموا الصلاة ، وآتوا الزكاة ، واعتصموا بالله هو مولاكم ، فنعم المولى ونعم النصير » ^(١) .

وأن الله سبحانه وتعالى يقتضي حكمته في رسالته كان يجعل كلّنبي يبشر بمن يجيء بعده ، فالتوراة بشّرت بال المسيح وحملت عيهما الصلاة وأتم التسلیم ، والمسيح عليه السلام بشر بمحمد صل الله تعالى عليه وسلم ، وقد جاء ذلك في القرآن الكريم فقد قال تعالى :

[١٠] الحج ٧٨ .

«وإذ قال عيسى بن مريم يا بني إسرائيل إني رسول الله إليكم
مصدق لما بين يدي من التوراة ومبشراً برسول يأتي من بعدى
اسمه أَحْمَد ، فلما جاءهم بالبيانات قالوا هذا سحر مبين »^(١) .

وأحمد من أسماء النبي محمد صلى الله تعالى عليه وسلم .
فالمؤمن بمحمد مؤمن بعيسى عليه السلام ، والمسحي الذي
يدخل في الإسلام لا يخرج من المسيحية التي جاء بها عيسى عليه
السلام ولكنّه يدخل فيها كاملة غير منقوصة ، لأنّ كمالها الأخذ
بما جاء به محمد صلى الله تعالى عليه وسلم ، ولقد سُئِلَ قس دخل
في الإسلام : « لم خرجت من المسيحية ؟ . فقال : ما خرجت منها ،
ولكنّي أدركتها صحيحة ، وسرت فيها إلى كمالها ، وكمالها بالإيمان
بمحمد عليه السلام ، كما أنّ كمال الإسلام في الإيمان بكل الساقين
بل إن ذلك من أصول الإسلام » .

الإيمان بالبعث والقيمة

الإيمان بالبعث والحياة الآخرة قرن الإيمان بالغيب ، لأنّ البعث
ليس أمراً مشهوداً يبيّن أيدينا ، بل هو والحياة الآخرة أمران مغيّبان
والذين يؤمّنون بالسادة ولا يدركون زسواها ينكرون بعث الأموات

[١] الصف ٦

أحياء، وينكرون أن تكون هناك حياة أخرى غير الحياة التي يعيشونها، وقالوا كما حكى الله سبحانه وتعالى عنهم:

«إن هي إلا حياتنا الدنيا نموت ونحيَا وما نحن بمعوثين»^(١).

ولكن الله تعالى يقرر الحق الذي لا يصح أن يروت فيه مؤمن وهو أن الدار الآخرة هي الباقيَة.

«وما الحياة الدنيا إلا لعب ولهو، وللدار الآخرة خير للذين يتقون أفلاتعلوون»^(٢).

ويذكر القرآن الكريم أن الدار الآخرة هي الحياة الحقيقية فيقول سبحانه:

« وإن الدار الآخرة لھي الحیوان لو كانوا یعلمون »^(٣).

أى أن الدار الآخرة هي الحياة الحقيقية، لأنها الباقيَة الخالدة وفيها الجزاء والثواب والعِقاب.

ولقد كان الماديون يقيسون قياساً مادياً، والقرآن الكريم يرد قولهم بقياس هو المحکم وحده، فهم يعنون البعث بأن ما يفنى لا يمكن أن يعود، وقد ذكر هذا القياس ورده في قوله تعالى:

« وضرب لنا مثلاً ونسى خلقه قال من يحيي العظام وهي رميم . قل يحييها الذي أنشأها أول مرة ، وهو بكل خلق علیم ،

[١] المؤمنون ٣٧ . [٢] الأنعام ٤٢ . [٣] العنكبوت ٦٤ .

الذى جعل لكم من الشجر الأخضر ناراً ، فإذا أتتم منه توقدون ،
أو ليس الذى خلق السموات والأرض يقدر على أن يخلق مثلهم
بلى ، وهو الخلاق العاليم ، إنما أمره إذا أراد شيئاً أن يقول له
كن فيكون »^(١).

ونرى من هذا التفاس المادى مبناه النظر المحسوس ، والقياس
القرآنى ما يقع على ما وقع ، فهو قياس المنطق المستقيم ، والآخر
لا استقامة فيه ، لأنه لا يرجع إلى أصل التكoin وبديهى أن
البعث يكون للأجسام ، ولا يكون للأرواح وحدها ، وإلا ما كان
ذلك التعجب منهم ولكن الرد عليهم هو التسليم بامتناع أن تعود
الحياة إلى الرميم من الأجسام ، بل يكون الجواب السهل اليسير :
أن البعث يكون للأرواح لا للكل الأجسام التي صارت رميماً.

وقد قال تعالى حكاية عن منكري البعث :

«أئذَا متنا وَكُنَا ترَاباً ذَلِكَ رَجْعٌ بَعِيدٌ»^(٢).

ويرد الله تعالى قولهم بخالقه السموات والأرض وما فيهما ،
وإنزاله الماء ثم يقول سبحانه :

[١] بس : ٧٨-٨٢ .

[٢] ق : ٤ .

«أَفَعِينَا بِالْخَلْقِ الْأُولَى، بَلْ هُمْ فِي لَيْسٍ مِّنْ خَلْقٍ جَدِيدٍ»^(١).

ويقول سبحانه :

« يَا أَيُّهَا النَّاسُ إِذْ كُنْتُمْ فِي رَبِّ من الْبَعْثَ فَإِنَا خَلَقْنَاكُمْ مِّنْ تَرَابٍ ثُمَّ مِّنْ نُطْفَةٍ ثُمَّ مِّنْ عَلْقَةٍ ثُمَّ مِّنْ مُضْغَةٍ مَّخْلُقَةٌ وَغَيْرِ مَخْلُقَةٌ لَنَبِينَ لَكُمْ وَنَقْرٌ فِي الْأَرْحَامِ مَا نَشَاءُ إِلَى أَجْلٍ مُسْمٍ ، ثُمَّ نُخْرِجُكُمْ طَفَلًا ، ثُمَّ لِتَبْلُغُوا أَشْدَكُمْ ، وَمِنْكُمْ مَنْ يَتَوَفَّ ، وَمِنْكُمْ مَنْ يَرُدُّ إِلَى أَرْذَلِ الْعُمُرِ لَكَيْلًا يَعْلَمُ مِنْ بَعْدِ عِلْمٍ شَيْئًا^(٢) ».

فالبعث على حسب نصوص القرآن مادي ، وليس بروحى فقط كما توهם بعض الفلاسفة وأن الإيمان بالقرآن ورسالة محمد ﷺ يوجب ذلك .

الحياة الآخرة

الحياة الآخرة : هي دار النعيم المقيم ، أو العذاب الأليم .

وال الأولى : للمحسنين الذين أخلصوا .

والثانية : للكافرين المجاهدين الذين كفروا بالله تعالى ورسله .

ويneathما عصابة المؤمنين يحاسبون ، ويجزون بالسيئة مثلها ،

[١] ق ١٠

[٢] المح ٥

وبالحسنة مثلها ، وهم تحت رحمته وغفرانه ، وهو يغفر لمن يشاء من عباده ، وإن عوقبوا فبمثل ما ارتكبوا أو أقل ولا يزيد العقاب عما ارتكبوا .

وهنا يثار بحث في أمور ثلاثة هي :

نعم الآخرة وعقابها أهوا مادي أم معنوي ؟ أهوا خالد دائم إلى ماشاء الله تعالى ؟

وهل هناك شفاعة لأحد في أحد من العباد ؟
ولنتكلّم في كل واحدة من هذه الأمور بكلمة موجزة .

المادية والمعنوية في الثواب والعقاب

تقر أن النعيم مادي في الآخرة، لأن ظاهر القرآن كذلك ، وقد فسر النبي ﷺ ظاهره بما يدل على أن ذلك مادي ، وليس بمعنى ولا يصح أن يخرج لفظ القرآن عن ظاهره إلا بسند من القرآن أو السنة أو استحالة عقلية ، ولا مستحيل بالنسبة لقدرة الله تعالى بل هو القادر على كل شيء ولا قادر سواه سبحانه وتعالى .

ومع أنه من المقطوع به أنه مادي ، فإنه يجب أن نفهم أن ماذكر من إفواكه ومواده هو أعلى من المواد التي يذكر مسماها في الدنيا ،

وقد روی عن ابن عباس رضي الله عنهمما أنه قال : « ليس في الدنيا
مما في الجنة إلا الأسماء » وقد علق ابن تيمية على ذلك بقوله : « إن
الله أخبر أن في الجنة خمرا ولبنا وماء وحريرا وذهبا وفضة ، ونحن
نعلم قطعا أن تلك الحقيقة ليست مماثلة ، بل بينهما تباين عظيم مع
التشابه كما في قوله تعالى :

« وأتوا به متشابها ، ولهم فيها ، أزواج مطهرة^(١) » .

أى يشبه ما في الدنيا ، وليس مثله ، فأشباه اسم تلك الحقائق
أسماء هذه الحقائق ، كما أشبهت الحقائق ، من بعض الوجوه ، فنحن
نعلمها إذا خوطبنا بتلك الأسماء من جهة القدر المشترك بينهما ،
ولكن لتلك الحقائق خاصة لا ندركها في الدنيا ، ولا سبيل إلى
إدراكنا لها لعدم وجود عينها ، أو نظيرها من كل وجه^(٢) .

ولقد ورد عن النبي ﷺ أنه قال في نعيم الجنة :

« فيها مالا عين رأت ، ولا أذن سمعت ، ولا خطر على قلب بشر ».
ولقد وصف القرآن خمر الجنة مثلا بأوصاف ليست في خمر الدنيا ،
فحقيقة تخالفها .

[١] البقرة ٢٥

[٢] التدمرية في المتشابه والتأويل ص ١٢

وقد يقول قائل : إنك قررت أن نعيم الجنة مادي استمساكا
بظاهر الألفاظ ، وتركت الظاهر عندما قلت إنه ليس بماءلا لما
في الدنيا ، وما يسمى باسمه !!

ونقول في الجواب عن ذلك : إننا نفينا المماثلة بينه وبين ما سمي
من نعيم الدنيا معتمدين على النص ، وبذلك ما أخرجنا الفظ عن
ظاهره ، بل فسّرناه بتفسير القرآن الكريم ، فقد قال تعالى في وصف
خر الجنة :

« يطوف عليهم ولدان مخلدون ، بأكواب وأباريق وكؤوس من
معين ، لا يصدعون عنها ولا يزفون ^(١) ». .

أى أنها لا تستر عقولهم ، ولا تزفها ، فعنها يمكن الإدراك
الكامل ، وإذاً فليس لها من خبر الدنيا إلا الإسم ، وصرح القرآن
الكريم بأن نعيم الجنة مشابه لنعيم الدنيا وليس هو ، إذ المشابهة
تقتضي التغاير فهو غيره ، وفوق ذلك قد روينا ما قاله النبي ﷺ
وهو « فيها ما لا عين رأت ، ولا أذن سمعت ، ولا خطر على قلب
بشر » وذلك يفيد أنه ليس بما رأوا في الدنيا ، فليس منه ، وإن
حمل اسمه ، فالخروج عن الظاهر إنما هو بدليل من النصوص .

والثانية : خلود نعيم الجنة وعقاب النار :

وصف القرآن الكريم نعيم الجنة بالخلود والبقاء ، ووصف عذاب جهنم بالبقاء والخلود ، وقد وردت في ذلك نصوص كثيرة في القرآن الكريم منها قوله تعالى :

« للذين اتقوا عند ربهم جنات تجري من تحتها الأنهار خالدين فيها »^(١).

وقوله في عذاب جهنم بالنسبة للكافرين :

« خالدين فيها لا يخفف عنهم العذاب ولا هم ينظرون »^(٢).

ومثل قوله تعالى وقد جمع بين العذاب والثواب :

« فاما الذين شقوا في النار لهم فيها زفير وشہیق . خالدين فيها ما دامت السموات والأرض إلا ما شاء ربك إن ربك فعال لما يريد . وأما الذين سعدوا في الجنة خالدين فيها ما دامت السموات والأرض إلا ما شاء ربك عطاء غير مجنوذ »^(٣).

وقد ذكر سبحانه وتعالى وصف الخلود مقرضاً بالثواب والعقاب في القرآن أكثر من مائتين مرة .

[١] آل عمران ١٥ .

[٢] البقرة ١٦٢ .

[٣] هود ١٠٨-١٠٦ .

والخلود معناه البقاء الدائم وقد وصف النعيم بالدوم صراحة
في مثل قوله تعالى :
«كُلُّهَا دَائِمٌ»^(١).

والدوم والخلود : البقاء إلى غير زمان محدود ، وهو الذي لا تعرف
له نهاية ، وما دمنا نسير على مبدأ الأخذ بظاهر القرآن من غير
محاولة لتأويله بأى نوع من التأويل ، فإنه لا بد من الأخذ بظاهر
القرآن في الخلود ، وعلى ذلك تضافرت أقوال كل المفسرين ، وبذلك
فهم الصحابة في حضرة الرسول صلى الله تعالى عليه وسلم ، ولم يرد
ما يعارض هذا الظاهر مطلقاً .

وقد يقول قائل : إن الله تعالى قال في النص الذي تلوناه أخيراً :
(إلا ما شاء ربك) وهذا قد يرمي إلى احتمال انتهاء زمن الشقاء ،
ونقول : إن كل شيء يتعلق بمشيئة الله تعالى ، وهذا لا يعني الخلود ،
ومشيئة الله تعالى قد تتعلق بالبعض دون الكل ، وإن الله تعالى
بعد ذكر المشيئة الإلهية أكد البقاء الدائم فقال سبحانه وتعالى :
(عطاء غير مجنوذ) ، أي غير مقطوع .

وذكر المشيئة في هذا المقام للإشارة إلى أن ذلك بإرادته هو ومشيئته ،

[١] الرعد ٣٥ .

ولهذا قال بعد المشيئة في عذاب الكفار: (إن ربك فعال لما يريد).
وإذا كان في هذا النص احتمال بعيد ، فالنصوص الأخرى
قاطعة بالدואم .

وقد ثبتت فكرة عند بعض العلماء في الماضي ، ورددتها الذين
يرددون شواد الأفكار ليشتهروا بالعلم والتعمر والتجديف ،
وهو أن الخلود في أوصاف الجنة والنار ليس معناه البقاء الدائم ،
بل معناه البقاء الطويل ، وقد ذكر ذلك الرأي في كتاب : (حادي
الأرواح) المنسوب لابن القيم ، ومهما يكن سند هذا الرأي من
العقل ، فإننا لا نقبله لأنّه يخالف ظاهر القرآن ، وحتى الآية التي
ذكرت فيها المشيئة كان فيها ما يؤكّد الخلود بمعنى الدوام الذي
لا حد له ، إذ قال سبحانه وتعالى :
«ما دامت السموات والأرض» .

وذكر المشيئة في أمور اليوم الآخر في موضعه ، لأنّ اليوم
الآخر لا نعلم ما فيه إلا بإعلام الله تعالى ، ونحن في ظل إرادته
ومشيئته ، وستبدو لنا المشيئة عيانا لا خفاء معه ، فهو يوم التجلّى
الذى لا يخفى فيه شيء ، وأمورنا إليه .

ولكن نحن في هذه الدنيا يجب أن نعتقد بما يخبرنا به في كتابه
ال الكريم الذي هو نوره الذي نهتدى به .

و قبل أن نختتم ذلك الكلام الموجز من بحثنا نرى من الإنصاف أن نقول : إذ ابن القيم ليس أول من قال بفناء نعيم الجنة و عذاب النار ، بل سبقه إلى ذلك الكلام (الجهم بن صفوان) في العصر الأموي ، فقد نقل عنه الأشعري في كتابه : (مقالات الإسلاميين) أنه أول من قال هذه المقالة ، و اعتمد في قوله هذا على قوله تعالى : « هو الأول والآخر » يمكن أن يكون آخرأ إلا إذا كان ، و حده المنفرد بالوجود ، ولا موجود معه من أى شيء من الأشياء ، أو أى نوع من الأحياء .

الشفاعة يوم القيمة :

قد ثبتت الشفاعة بالقرآن الكريم ، فقد قال تعالى :

« من ذا الذي يشفع عنده إلا بإذنه » ^(١) .

وقال تعالى :

« ولا يشفعون إلا لمن ارتضى ، وهم من خشيته مشفقون » ^(٢) .

وقال تعالى :

« يومئذ لا تنفع الشفاعة إلا من أذن له الرحمن و رضي له قوله » ^(٣) .

وقال تعالى :

« لا يملكون الشفاعة إلا من اتخذ عند الرحمن عهدا » ^(٤) .

[١] البقرة ٢٥٥ .

[٢] الأنبياء ٢٨ .

[٣] طه ١٠٩ .

[٤] صریم ٨٧ .

وقال تعالى :

« ولا تنفع الشفاعة عنده إلا لمن أذن له » ^(١)

وهكذا جاءت النصوص القرآنية تثبت الشفاعة ، ولكن هى مقيدة دائمًا لأنها لا تكون إلا لمن أذن لها الرحمن ، وعلى ذلك لا يمكننا أن ننكر أن الشفاعة ثابتة يوم القيمة ، ويوم يقوم الحساب والميزان ، ومن أنكرها فإنه ينكرا ثابتًا بالقرآن الكريم ، وقد تكرر ذكره فيه .

ولكن هذه الشفاعة لا تقييد أنها تستنزل الله تعالى عن حكمه ، وعما قرره في شأن عباده لأنها لا تكون إلا بإذنه ، ولا تكون إلا من يعهد الله تعالى إليه بالشفاعة ، فهى من جهة فتح باب العفو والغفران ، من كان يستأهل العفو والغفران ، ومن جهة أخرى هي تكريم من يشفع ، ورفع منزلته ، وقد وردت السنة مبينة أن النبي ﷺ يشفع في بعض من أذنبوا بعد أن يمحاسبوها بأمر من الله تعالى ، فهى رفع لمنزلته عليه السلام ، وإنزال له عاليه السلام في المقام المحمود الذى ينزله الله تعالى فيه يوم القيمة .

[١] سباً ٢٣ .

رؤيه الله تعالى يوم القيمة

وردت نصوص قرآنية تثبت رؤية المؤمنين لربهم بظاهرها ، مثل قوله تعالى : «وجوه يومئذ ناضرة ، إلى ربها ناظرة» ^(١) . وهي صريحة في إثبات الرؤية للمؤمنين ونفي الرؤية عن المشركين والكافرين بقوله تعالى :

«كلا إنهم عن ربهم يومئذ لمحجوون» ^(٢) .

وهذا نصان صريحان في أن الله تعالى كرم المؤمنين برؤيته ، وأبعد الكافرين ، فجعلهم عنه محجوبين ، ولكن قرر بعض العلماء أن رؤية الله تعالى غير ممكنة ، لأن الرؤية تتضمن مكاناً ، تقتضي جسماً يتوجه إليه البصر ، وزكوا ذلك بقوله تعالى: «لا تدركه الأ بصار ، وهو الطيف الخبير» ^(٣) .

ولكن العلماء الذين أخذوا بتصريح القرآن ردوا ذلك بأذ الرؤية التي أثبتتها النص في الآخرة ، والتي ثناها في الدنيا ، وفوق ذلك فإن قوله تعالى: «لا تدركه الأ بصار» نفي لإدراك الأ بصار ، وليس نفياً للرؤية ، والإدراك إحاطة ، وهي لا تحيط بذات الله العلية ، والحق أن الجواب الأول أسلم .

[١] القيمة ٤٤ ، ٤٥ . [٢] الأنعام ١٠٣ . [٣] المطففين ١٥ .

وأما اقتضاء الرؤية للقول بأن الله تعالى جسم ، فذلك إنما هو في الدنيا ، ورؤية يوم القيمة تكون بحال لا تكون كحال الناس فهي نوع من الكشف ، والتجلى ، والرؤبة من غير كيف ولا حد ولا جسمية ، ولقد قال تعالى في حال الإنسان يوم القيمة « فـكـشـفـنـا عـنـكـ غـطـاءـكـ فـبـصـرـكـ الـيـوـمـ حـدـيدـ »^(١) .

ولأنى نرى إثبات الرؤية من غير كيف ، وإن كنا لا نكفر من يؤول النص .

وبعد : فهذه هي أصول العقيدة ذكرناها معتمدين على النصوص الصريحة القطعية من كتاب الله مفسرة من السنة فيما يحتاج منها إلى تفسير .

وَتَوْكِنَا مَا لَمْ يُبْثِتْ إِلَّا بِأَخْبَارِ الْأَحَادِيدِ كَتَرْوَلِ عِيسَى عَلَيْهِ السَّلَامُ
فِي آخِرِ الزَّمَانِ ، وَكَأَخْبَارِ الْمَسِيحِ الدِّجَالِ فَإِنَّا وَإِنْ كَنَا نَقْبِلُهَا
وَلَا نَرْدِهَا كَمَا قَرَرْنَا فِي صُدُورِ كَلَامِنَا - لَا نُضِيفُهَا إِلَى أُصْلِ الْعِقِيدَةِ
الَّذِي يُعْتَدُ مُنْكَرَهُ كَافِرًا .

والحمد لله الذي هدانا لهذا وما كنا لنهتدى لو لاؤن هداانا الله .

الفهرس

الصفحة	الموضوع
٣	تقديم
٧	الكلمة الجامعة للعقيدة الإسلامية
١١	العلم بالأحكام الإسلامية
١٨	التوحيد
٢٩	التأويل والظاهر والمشبهات
٥١	الوحدانية في الخلق والتكون
٦١	تعليق أفعال الله تعالى
٦٤	الوحدانية في العبادة
٦٧	لا وساطة بين العبد وربه
٧١	الخوارق للعادات على أيدي غير الأنبياء
٧٣	زيارة قبور الصالحين
٧٤	شهادة أنَّ مُحَمَّداً رسول الله
٨١	الإيمان بالغيب واليوم الآخر والرسل السابقين
٨٢	الإيمان بالغيب هو فرق ما بين الدين والزندقة
٨٥	الإيمان بالرسل السابقين
٨٩	الإيمان بالبعث والقيمة
٩٢	الحياة الآخرة
٩٣	المادية والمعنوية في الثواب والعقاب
٩٩	الشفاعة يوم القيمة
١٠١	رؤيه الله تعالى يوم القيمة

To: www.al-mostafa.com